

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
التخصص : اقتصاد كمي

بعنوان :

تأثير تقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر (1970 - 2020)

من إعداد الطالبتين: تيعمري صباح ، حمدات ندى

نوقشت وأجيزت بتاريخ : 2022/06/12

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتور: العمودي محمد طاهر (أستاذ - جامعة ورقلة)	رئيسا
الدكتور: سلامي أحمد (أستاذ محاضر - جامعة ورقلة)	مشرفا ومقررا
الدكتور: بالحبيب طه (أستاذ - جامعة ورقلة)	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022/2021

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
التخصص : اقتصاد كمي

بغنوان :

تأثير تقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر (1970 - 2020)

نوقشت وأجيزت بتاريخ :
أمام اللجنة المكونة من السادة :

رئيسا	الدكتور: العمودي محمد طاهر (أستاذ - جامعة ورقلة)
مشرفا ومقررا	الدكتور: سلامي أحمد (أستاذ محاضر - جامعة ورقلة)
مناقشا	الدكتور: بالحبيب طه (أستاذ - جامعة ورقلة)

الموسم الجامعي: 2022/2021

الإهداء

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة
من قلبها إلى والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل
دفعي في طريق النجاح الذي علمني

أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز.

إلى من جهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤاد
إلى إخوتي الأعزاء.

إلى من ساندني وكان عوناً لي في حياتي زوجي العزيز.

وإلى ثمرة فؤادي أبنائي الصغار

أريج آلاء الرحمان، أروى، الحاج محمد.

وإلى كل من علمني حرفاً في مشوار الدراسي.

إلى كل هؤلاء أهديهم ثمرة جهدي المتواضع.

صباح

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما الرحمان: " واخض لهما جناح الذل

من الرحمة وقل رب أرحمهما كما ربياني صغيرا "

إلى منبع الحنان والتي جعلت الجنة تحت أقدامها أمي الغالية،

أتمنى لها طوال العمر ودوام الصحة والعافية.

إلى منبع فخري واعتزازي وإلى من غمرني بحبه وعطفه، وإلى من علمني مبادئ

الأخلاق أبي العزيز وأرجو من الله أن يمد في عمره ويجعله ذخرا لنا.

إلى الشموع التي أنارت دربي وقاسمتني حياتي إخوتي الأعمام أطال الله في

أعمارهم وأنار لهم دربهم وكللهم بالنجاح في حياتهم.

وإلى جدتاي الغاليتان خديجة وسكينة أطال الله في عمرهما وأمدهما بالصحة

والعافية.

وإلى روح جدي العزيزان محمد لعلى حمدات وبوحفص ميلودي رحمهما الله

وأسكنهم فسيح جناته.

وإلى جميع أعمامي وأخوالي أدام الله عليهم الصحة والعافية.

وإلى كل من علمني حرفا طول مشوار الدراسي.

إلى كل هؤلاء أهديهم ثمرة جهدي المتواضع.

ندى

شكرتكم

الحمد لله الذي لا يحمد سواه والصلاة والسلام على
خير خلق الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد
نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المحترم سلامي أحمد
على إشرافه على هذا البحث وعلى كل توجيهاته ونصائحه
القيمة ومساعدته لنا

في إنجاز هذا العمل المتواضع .

كما نتقدم بالشكر إلى كل من مد لنا يد العون

من قريب أو من بعيد.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير الواردات الجزائرية بتقلبات أسعار النفط خلال الفترة (1970-2020)، وهذا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL. أشارت النتائج إلى التأثيرات الهامة على المستويين القصير والطويل لتقلبات أسعار النفط على الواردات خلال فترة الدراسة، حيث أنه كل زيادة في أسعار النفط بوحدة واحدة يقابلها ارتفاع في الواردات بواقع 0.76 وحدة، كما أثبتت النتائج على شدة الترابط بين المتغيرين في الاقتصاد الجزائري.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، واردات جزائرية، ARDL.

Abstract:

This study is aimed to show for are the Algerian imports affected by the oil prices fluctuations during the period (1970-2020), this is done by the use of the auto regressive time lag model ARDL. The result showed the important effected on the short and long levels of the oil price fluctuations on the imports during the period of studies, that is every increase in oil prices by one unit corresponds to an increase in the imports by 0.76 unit.

Also the results showed the strong relation between the fluctuations in the Algerian economy.

Key words: Oil prices, Algerian imports, ARDL.

الفهرس

الصفحة	المحتويات
IV	الإهداء
V	الشكر والتقدير
VI	الملخص
VII	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
IX	قائمة الأشكال البيانية
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للعلاقة بين أسعار النفط والواردات	
6	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
6	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول أسعار النفط
6	أولاً: مفهوم أسعار النفط
6	ثانياً: أنواع أسعار النفط
8	ثالثاً: العوامل المحددة لتقلبات أسعار النفط
9	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الواردات
9	أولاً: مفهوم الإيرادات
10	ثانياً: أهمية الواردات
11	ثالثاً: العوامل المؤثرة على الواردات
12	المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)
12	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
16	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
18	المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية
18	أولاً: مقارنة مع الدراسات السابقة باللغة العربية
22	ثانياً: مقارنة مع الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

قائمة الجداول والأشكال

25	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: التقدير القياسي لتأثير تقلبات أسعار النفط على الواردات
28	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة
28	المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة
28	أولاً: بيانات الدراسة
28	ثانياً: تحديد متغيرات الدراسة
29	ثالثاً: أدوات جمع البيانات
29	المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة
30	أولاً: تقديم النموذج
30	ثانياً: شروط النموذج
30	ثالثاً: مرتكزات النموذج
31	رابعاً: خطوات النموذج
33	المبحث الثاني: النتائج ومناقشتها
33	المطلب الأول: التحليل الاقتصادي لمتغيرات الدراسة
33	أولاً: التحليل الاقتصادي لأسعار النفط
38	ثانياً: التحليل الاقتصادي للواردات
41	المطلب الثاني: التحليل القياسي
41	أولاً: نموذج الدراسة
42	ثانياً: النتائج التطبيقية
62	خلاصة الفصل الثاني
64	خاتمة
67	قائمة المصادر والمراجع
71	الملاحق

قائمة الجداول :

الصفحة	عناوين الجداول
18	الجدول رقم (01): مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسة الحالية
20	الجدول رقم (02): مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسة الحالية
22	الجدول رقم (03): مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة الأجنبية والدراسة الحالية
37	الجدول رقم (04): تطور أسعار النفط خلال الفترة 2014-2017.
43	الجدول رقم (05): نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار ADF واختبار PP
48	الجدول رقم (06): نتائج تقدير نموذج ARDL(3.2)
49	الجدول رقم (07): نتائج اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل
51	الجدول رقم (08): نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)
55	الجدول رقم (09): اختبار (BGLM) للارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى بين البواقي
56	الجدول رقم (10): اختبار (BGLM) للارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين البواقي
57	الجدول رقم (11): اختبار ARCH-LM للارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين مربعات البواقي
59	الجدول رقم (12): اختبار مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي للنموذج
61	الجدول رقم (13): معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

قائمة الأشكال :

الصفحة	عناوين الأشكال
28	الشكل رقم (1): منحني يوضح تطورات الواردات الجزائرية في الفترة 1970-2020
29	الشكل رقم (2): منحني يوضح تطور أسعار النفط في الفترة 1970-2020
33	الشكل رقم (03): تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-2020.
38	الشكل رقم (04): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1970-2020.
46	الشكل رقم (05): السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في المستوى
46	الشكل رقم (06): السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في الفروقات الأولى
47	الشكل رقم (07): نتائج تحديد درجة الابطاء الزمني المثلى
54	الشكل رقم (08): السلسلة الأصلية والسلسلة المقدره له وبواقي التقدير
58	الشكل رقم (09): المدرج التكراري لبواقي التقدير
60	الشكل رقم (10): اختبار CUSUM
60	الشكل رقم (11): اختبار CUSUM of Squares

مقدمة

يعتبر النفط أحد أهم مصادر الطاقة، وتحظى أسعاره باهتمام بالغ من طرف المحللين والخبراء الاقتصاديين في الدول المنتجة أو المستهلكة له على حد سواء، وتشكل عائداته مصدرا مهما للتمويل في العديد من الاقتصاديات التي يصطلح عليها بالاقتصاديات الريعية التي تحظى بجزء مهم ضمن الدراسات والأبحاث التي تسعى إلى تحديد إيجابيات وسلبيات الاعتماد الكبير على الريع.

والجزائر كغيرها من الدول المنتجة للنفط والتي يرتبط اقتصادها ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات حيث تشكل صادرات الجزائر النفطية ما يفوق 95% من إجمالي صادراتها، (حيث تعتبر العوائد النفطية بمثابة الرئة التي يتنفس من خلالها الاقتصاد الوطني)، على غرار الواردات التي تعتمد أساسا على المداحيل المتحصل عليها من العوائد النفطية باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على الجباية النفطية في تمويل الميزانية العامة وكذلك تغطية احتياجاته من السلع والخدمات.

السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2020) ؟

وانطلاقا من هذا السؤال ومن أجل الإجابة عليه، يمكن وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- كيف تتجه واردات السلع والخدمات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2020)؟**
- 2- هل يمكن للتقلبات الحاصلة في أسعار النفط التأثير على حجم الواردات الجزائرية التي شهدت خلال السنوات الأخيرة زيادة كبيرة وغير مسبوق؟**
- 3- هل توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات وأسعار النفط في الجزائر؟**

فرضيات الدراسة:

- 1- شهدت الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة تذبذبات عديدة.**
- 2- ترتبط الواردات في الجزائر بشكل كبير بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط ضمن الأسواق العالمية.**
- 3- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الواردات وأسعار النفط في الاقتصاد الجزائري.**

أسباب اختيار الموضوع:

- الرغبة في التعرف والتحكم في التقنيات القياسية والإحصائية.
- إمكانية مواصلة البحث فيه مستقبلا.
- قلة الدراسات القياسية التي عالجت هذا الموضوع.
- استكمال حلقة البحوث والدراسات.

أهداف وأهمية الدراسة:

محاولة معرفة الأثر الذي يحدثه التغير في أسعار النفط على الواردات الجزائرية، وذلك من خلال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي. أما عن أهمية الدراسة فتتمثل في أهمية العائدات النفطية في تمويل الاقتصاد الوطني وتلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات، وعليه فإن أي تقلب في أسعار النفط سيكون لها الأثر البالغ على الاقتصاد الوطني ومؤشراته الكلية، الأمر الذي يجتم ضرورة البحث عن بدائل تمويلية جديدة.

حدود الدراسة:

تقسم الدراسة إلى حدود زمنية ومكانية:

الحدود الزمنية: وهي الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى سنة 2020.

الحدود المكانية: دراسة حالة الجزائر.

المنهج المتبع:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع محل الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة استخدمنا المنهج الوصفي من أجل الإلمام بمختلف الجوانب النظرية واستخدمنا المنهج الكمي في الجانب التطبيقي للموضوع.

صعوبات الدراسة:

- ندرة المراجع التي تربط بين متغيرات الدراسة.
- اختلاف وتباين الإحصائيات من مصدر لآخر.

هيكل الدراسة:

حتى تتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة وإعطاء الدراسة حقها من التفصيل، قسمت الدراسة إلى فصلين:
الفصل الأول تم التطرق فيه إلى المفاهيم النظرية حول أسعار النفط والواردات وكذا أهم الدراسات السابقة، أما الفصل الثاني يعرض فيه الدراسة القياسية وتحليل النتائج.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للعلاقة

بين أسعار النفط والواردات

تمهيد

يعتبر النفط مادة أساسية للصناعة والتجارة الدولية وله تأثير في كل أوجه النشاط الاقتصادي، وقد عرفت أسعار النفط عبر الزمن تطورات عديدة، ويعد النفط من أهم العوامل الاقتصادية لدى بعض الدول فهي تراقب وبشدة أسعارها لما تخلفه من آثار اقتصادية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول المصدرة والمصنعة على حد سواء. ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الإمام ببعض الجوانب النظرية للدراسة من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين حيث يتضمن المبحث الأول الأدبيات النظرية لأسعار النفط والواردات، أما المبحث الثاني فسنعرض فيه الدراسات السابقة العربية والأجنبية.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

يتم التطرق في هذا المبحث إلى التعريف بمصطلح أسعار النفط وأنواعها، وكذا التعريف بالواردات وأهميتها والعوامل المؤثرة عليها.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول أسعار النفط

أسعار النفط مثل جميع السلع تتغير حسب سوق النفط، حيث تخضع هذه الأسعار إلى تقلبات كبيرة مع مرور الوقت، وعليه تظهر هذه التقلبات باستمرار في أسعار النفط العالمية وهذا يؤدي إلى عدم الاستقرار الذي تحكمه العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والمناخية وغيرها من العوامل التي تجعل سعر هذه السلعة أكثر من مجرد تفاعل قوى العرض والطلب.

أولاً: مفهوم أسعار النفط

"السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود، والسعر قد يعادل قيمة الشيء أو قد لا يتعادل معها أو يتساوى معها أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشيء المنتج، ومن خلال هذا التعريف للسعر فإن السعر البترولي يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية معبر عنها بالنقود"¹.

"هو قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير العوامل الاقتصادية و السياسية والطبيعية... الخ"².

ومنه فإن سعر النفط هو مؤشر نقدي يحدد قيمة التبادل للسلع والخدمات عند إقامة التوازن بين العرض والطلب من أجل توجيه السوق لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد، وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي.

ثانياً: أنواع أسعار النفط

عند تناول أسعار البترول الخام فلا بد من التطرق إلى ذكر أنواع أسعار البترول، وذلك لشيوع استخدام العديد من المصطلحات السعرية البترولية، حيث كل مصطلح سعري بترولي يعبر عن معنى معين ومميز له عن بقية أنواع الأسعار الأخرى، ومن أبرز هذه الأنواع نجد³:

¹ بوجعة قويدري قوشنح، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرّة ماجستير، جامعة الشلف، 2008-2009، ص 62.

² محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص.195.194.

³ مرجع سابق، ص 148.

- 1- السعر الاسمي: هو القيمة التقديرية للدولار التي تعطى بوحدة واحدة من النفط (برميل عادة) خلال فترة زمنية معينة ويتحدد بناء على قانون العرض والطلب¹.
- 2- السعر الحقيقي: هو سعر النفط بالدولار ثابت القيمة والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية معينة بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغيير في معدل تبادل الدولار، الذي يتخذ أساسا لتسعير البترول مع العملاء الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس².
- 3- السعر المعلن أو الأسعار المعلنة: يقصد بها أسعار البترول المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندر اندوايل.
- 4- السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية سواء في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.
- 5- سعر الإشارة: هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينات، حيث بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة أخذ واعتمد سعر الإشارة في احتساب قيمة البترول بين بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية الأجنبية، ومن أجل توزيع أو قسمة العوائد البترولية بين الطرفين، إن سعر الإشارة عبارة عن سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان البترولية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965.
- 6- سعر الكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والريح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من البترول الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك وفقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.
- 7- السعر الفوري أو الآني: هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق البترولية الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة البترولية نقديا في السوق الحرة للبترول المتبادل بين الأطراف العارضة والمشتري وبصورة آنية.

¹ حنان موساوي، فاطمة عوماري، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية دراسة حالة الجزائر (2000-2015)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تحليل اقتصادي وحكومة، جامعة أدرار، 2016.

² مرجع سابق، ص12.

ثالثا: العوامل المحددة لتقلبات أسعار النفط

يعتبر سعر النفط من أهم المؤشرات في الاقتصاد العالمي، وغالبا ما ترتبط هذه الأخيرة بالتطور الذي يحصل في الاقتصاد العالمي وتتأثر بعدد من العوامل سنذكر بعضها منها وهي:

1- العرض والطلب: من المعروف أن استقرار السوق العالمية يعتمد على عوامل أساسية أهمها التفاعل بين العرض

والطلب والموازنة بينهما بالسحب أو بالإضافة إلى المخزون العالمي من النفط ومن شأن الاختلال الذي يلحق بواحد أو أكثر من تلك العوامل أن تنعكس أثاره في ارتفاع السعر أو انخفاضه.¹

2- العوامل الإستراتيجية والسياسية: يخضع إنتاج البترول في مراحله المختلفة للعديد من العوامل غير الاقتصادية

وخاصة الإستراتيجية والسياسية منها ؛ مما يجعل أي محاولة لوضع أسس علمية واقتصادية موضوعية لتسعير البترول أمرا يخضع للاجتهاد والتنبؤ حتى ولو تمكن أي باحث من التحكم في عوامل العرض والطلب والأسواق ؛ ولهذا فان أسعار البترول ستخضع في النهاية لموقف التفاوض بين الشركات النفطية والدول المنتجة والدول المستهلكة ؛ وما بين الدول المنتجة في بعضها البعض.²

3- سعر النفط الخام: يعتبر من أهم العوامل المؤثرة على الطلب النفطي للسلعة النفطية، سواء كانت خاما أو

منتجات نفطية والعلاقة بينهما عكسية حيث من المعروف تاريخيا إن كل انخفاض في سعر النفط يقابله سعي الدول المستهلكة إلى التوسع في الطلب على النفط إلا أن هناك اختلافا في قاعدة تحديد سعر النفط، حيث تحاول الدول المنتجة له إذ يعتبر النفط سلعة إستراتيجية قاعدة تحديد سعره تختلف عن تحديد أسعار بقية السلع، نظرا لتنوع التكاليف في الصناعة النفطية، فكلما ارتفعت تكاليف هذه الصناعة ارتفع الحد الأدنى لسعر النفط ولجأت الدول المستهلكة إلى تطوير بدائل النفط وبالتالي ينخفض الطلب العالمي عليه في المدى المتوسط والطويل، بينما تعمل الدول المستهلكة على اعتباره سلعة عادية يتحدد سعرها وفق قانون العرض والطلب الذي بإمكانها التأثير عليه، حتى تبقى الأسعار في مستوى منخفض بما يخدم حاجة اقتصادياتها لهذه السلعة وزيادة طلبها عليها³

4- المناخ: يلعب المناخ دورا هاما في تحديد الطلب النفطي، فبرد الشتاء الشديد يؤدي إلى استهلاك متزايد من

الطاقة لتدفئة البيوت والمصانع وغيرها، وفي العادة يزداد الطلب على النفط في فصل الشتاء، وفي فصل الصيف أيضا يرتفع الاستهلاك العالمي من النفط بسبب العطلة الصيفية التي تدفع العائلات إلى استهلاك أكبر للمشتقات النفطية كالبنزين، ويرتفع استهلاك النفط في المناطق الشمالية الباردة أكثر من المناطق الوسطى

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2015، ص156.

² مرجع سابق، ص156.

³ عمران وهيب، تغيرات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجستير، 2018، ص50.

والجنوبية الدافئة كل ذلك جعل الأوبك تحدد سقف إنتاجها حسب فصول السنة للحفاظ على مستوى محدد للسعر.¹

5- المواد الطاقوية البديلة: كلما سجلت أسعار البترول تطورات جديدة في مستوياتها إلا ولجأت الدول الصناعية الكبرى إلى مواد بديلة في مقدمتها الغاز والفحم، لتقليص كمية من البترول للضغط على الأسعار بالانخفاض بالخصوص إذا بلغت أسعار البترول مستويات تكلفة استخدام مادة طاقوية أخرى، ومن الممكن أن تتوجه الدول الصناعية الكبرى في المستقبل إلى الاعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي للطاقة، لأنه يعتبر أحسن بديل للبترول نظرا لتواجده في مناطق متعددة من العالم وبكميات هائلة، لكن هذا يبقى جد صعب في الوقت الحالي لأنه لا توجد تقنية منافسة ومتطورة وغير مكلفة لنقل الغاز الطبيعي.²

6- الحروب والصراعات الإقليمية: إن للحروب والصراعات الإقليمية تأثيرات كبيرة على أسعار النفط، ففي الحروب يزيد الطلب على النفط بشكل رهيب قصد تمويل العمليات العسكرية وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، إضافة إلى أنه وخلال الحروب التي تكون أغلبها دائرة في مناطق إنتاج النفط تتوقف عمليات استخراج البترول، مما يؤدي إلى قلة المعروض منه، وهذا يؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعاره مثلما حدث في حرب الخليج الأولى والثانية.³

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الواردات

الواردات مهمة جدا لمعظم دول العالم، لأنه من خلال الاستيراد يمكن للدول الحصول على جميع أنواع السلع التي تحتاجها.

أولا: مفهوم الواردات

لمفهوم الواردات تعريفات عديدة حيث يعرف جميع الاقتصاديون هذا المصطلح وفقا لوجهة نظرهم الخاصة، لكن المعنى لا يختلف في مضمونه، مع التركيز بشكل أساسي على التجارة الخارجية لأن الواردات جانب مهم منها.

¹ عمران وهيبية، مرجع سابق، ص 51.

² موساوي حنان وعوماري حنان، مرجع سابق، ص 17.

³ خير الدين وحيد، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013، ص 113.

" تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي والمستهلكة داخل الوطن وزيادة الواردات قد تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية"¹.

" الواردات هي جزء من الاستهلاك المحلي لدولة أو استثمارات منتجين أجنبي ثم شرائها منها"².

" الواردات هي إجمالي السلع والخدمات التي تجلب إلى الدولة من الخارج"³.

من خلال هذه التعريفات يمكن صياغة تعريف للواردات كالتالي: الواردات هي عملية نقل مختلف المنتجات من مصدر خارجي إلى داخل الدولة.

ثانياً: أهمية الواردات

من الصعب على مجتمع أو بلد إنتاج وتوفير جميع السلع والخدمات التي يحتاجها المقيمون للعيش فيها، لذا لا بد من استيراد هذه السلع لتلبية الاحتياجات، ومن هنا تأتي أهمية الواردات في نشاط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن أن نذكر أهمية الواردات في النقاط التالية:

- يتم توفير المعدات والتجهيزات والخبرة اللازمة للتنمية الاقتصادية من خلال الاستيراد.
- تتيح التجارة الخارجية لكل دولة الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تستطيع إنتاجها لعدم توفرها على الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة.
- تعد الواردات أحد العوامل المؤثرة في التشغيل، ويعتمد هذا التأثير على هيكل الواردات حيث تؤثر الواردات من السلع الأولية والوسيط في الإنتاج، وبالتالي فإن الحد من الواردات يترتب عليه انخفاض في الإنتاج والتشغيل نتيجة لما سبق، إذ لا يمكن القطع أن الواردات تعد السبب الرئيسي وراء ارتفاع البطالة وانخفاض التشغيل حيث أن ذلك يختلف باختلاف الدول ونسبة التطور في جانب التجارة الدولية بما فقد تكون نسبة التطور والتقدم وكذلك قوة الأيدي العاملة من جانب المهارة بالرغم من قلة عدد العمال سبباً في التقدم، وهذا راجع للكفاءة والمهارة التي تغلب وجود عدد عمال كبير لكن بدون مهارات وتعد الواردات أحد العوامل المؤثرة في التشغيل وزيادته خاصة عندما تكون السلع المستوردة من نوع السلع الاستثمارية وليست استهلاكية⁴.

¹ عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجزائرية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005، ص 131-132.

² خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 25.

³ سعيد عبد العزيز، مقدمة في الاقتصاد العام، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص 45.

⁴ نشوي مصطفى علي، أثر الواردات الصينية على التشغيل في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، العدد الثالث، جمهورية مصر العربية، جامعة حلوان، 2013، ص 75.

- في التجارة الدولية الاستيراد يمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعاً¹.
- الفائدة الأساسية للاستيراد تتجلى في إتاحة الفرصة للحصول على بعض السلع بتكلفة أقل من إنتاجها محلياً، وإتاحة الفرصة للحصول على سلع لا تنتج بكميات كافية محلياً، أولاً تنتج مطلقاً، لعوامل مناخية أو نتيجة لسوء مواقع الموارد الطبيعية ومثل هذا الاستيراد سيؤدي إلى رفع مستوى المعيشة للدولة².

ثالثاً: العوامل المؤثرة على الواردات

العوامل التي تؤثر على الواردات عديدة ومتنوعة لهذا سندكر بعضاً منها وهي كما يلي:

1. طبيعة السلعة: تتأثر عملية الاستيراد بأنواع البضائع التي تتعامل بها وطبيعتها فيما إذا كانت سلعا استهلاكية أو سلعا صناعية.
2. طبيعة السوق الخارجية: تواجه مشروعات الاستيراد الكثير من الصعوبات التي لا تواجهها في السوق المحلي أهمها الجمارك، طريقة التسليم، طريقة السداد... الخ.
3. نقل البضاعة: من المشاكل الرئيسة التي تواجه مشروعات الاستيراد هي نقل البضاعة المستوردة ما وراء البحر وعادة ما يصاحب هذه العملية مخاطر كبيرة تعيق تنفيذ أعمال الاستيراد وبصورة عامة نستطيع القول انه كلما زادت المسافة بين طرفي التبادل زاد الاختلاف وزادت المخاطر³.
4. التحديد الكمي للواردات: تلجأ العديد من الدول في الوقت الحاضر إلى اتخاذ إجراءات تتضمن منع استيراد السلع أو بعضها بصفة مؤقتة أو بصورة مستمرة، تبعاً للحالة والظروف المعينة والهدف المراد بلوغه من عملية المنع، ويمكن أن تمثل بعض الأهداف من بينها أسباب اقتصادية مثل: أن تعتمد الدولة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض تحديد كمي على الواردات لمراعاة عدم منافسة هذه الواردات لما يتم إنتاجه محلياً.

ولذلك ومن أجل توفير السوق الداخلية للمنتجات المحلية بالشكل الذي يجعل النشاطات المنتجة لها قادرة على الاستمرار في نشاطها والتوسع فيها، ويمكن أن يتم مثل هذا التحديد الكمي تدريجياً مع تنامي قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الحاجة إلى السلع اعتماداً على إنتاج السلعة محلياً إلى (50%) من الحاجة إليها.

¹ كامل بكري، رمضان محمد مقلد، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 93.

² شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن - عمان، 2012، ص 24.

³ حاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2008، ص 176.

ويمكن القول أن يكون التحديد الكمي لأسباب تتعلق بوضعية ميزان مدفوعاتها حيث يمكن أن نعرف ميزان المدفوعات كما يلي (هو السجل الحسابي النقدي الذي يوضح جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة معينة والدول الأخرى خلال فترة زمنية معينة جرى العرف أن تكون سنة) .

حيث أن الدولة تضطر إلى تحديد وارداتها كميًا حتى تتناسب مع الحصيلة التي تتحقق لها من صادراتها وبالتالي تتفادى من خلال ذلك حصول عجز في ميزانها التجاري الذي يمكن تعريفه بأنه (هو الفرق بين القيمة النقدية لواردات الدولة وصادراتها خلال فترة زمنية معينة معلومة)¹.

قدرة الدولة على التحكم في الواردات كبيرة حيث أنها لا تستطيع الاستيراد إلا بقدر ما يتوفر لديها من موارد وعلى وجه الخصوص النقد الأجنبي².

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

- دراسة عبد الكريم دبار ورحيمة بوصبيح صالح: (أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال 1990-2020)

تدور إشكالية هذه الدراسة حول تشخيص وضع الاقتصاد الجزائري، ودراسة مدى تأثيره بالانحياز الحاصل في أسعار النفط، وذلك من خلال معرفة وقياس أثر التقلبات هذه على الميزان التجاري خلال الفترة (1990-2020)، بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL وبالاستعانة ببرنامج Eviews10 .

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، كما أظهرت الدراسة أنه ورغم تأثير الميزان التجاري الجزائري بالتغيرات التي تشهدها أسعار النفط إلا أنها في المدى الطويل ستكون ذات علاقة سالبة وذلك راجع لانخفاض الكميات المصدرة من النفط كآلية علاجية من منظمة الأوبك لانخفاض الأسعار أثناء الأزمات التي شهدتها السوق العالمي ففي ظل توافر بدائل ومنافسين خارج منظمة الأوبك تخسر الجزائر حصتها المستقبلية من السوق النفطية العالمية، فضلا عن وجود واردات جزائرية من مشتقات نفطية³.

¹ عفراء مصطفى هلال أحمد، محددات دالة الواردات في السودان خلال الفترة 1990-2017، بحث تكميلي لاستيفاء درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات العليا، 2019

² فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 45.

³ عبد الكريم دبار ورحيمة بوصبيح صالح، أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2020، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021.

- دراسة سارة بوسيس: (أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة 2000-2019).

سعت هذه الدراسة لقياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة (2000-2019)، من خلال استخدام Eviews10، وبتطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، حيث تم الاعتماد على المتغيرات التالية لمعرفة هذا التأثير: الواردات، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط.

وصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف الحقيقي لا يؤثر على الواردات الجزائرية في المدى القصير، إضافة إلى عدم مرونته في الأجل الطويل، وبالتالي فإن تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري لن يجد من حجم الواردات، وهذا ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بأن معظم الواردات في الجزائر هي سلع غذائية أساسية و سلع وسيطية وإنتاجية هامة لا يمكن الاستغناء عنها نظرا لعدم وجود بديل محلي لها. كما أظهرت النتائج أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والواردات الجزائرية طردية في المدى القصير والطويل، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية فزيادة الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ومنه زيادة الطلب على الواردات، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والواردات الجزائرية في المدى القصير والطويل، حيث تعتبر الجباية البترولية مصدر رئيسي لتمويل الواردات، وبالتالي فإن أي تقلب في أسعار النفط سينعكس مباشرة على حجم الواردات الجزائرية.¹

- دراسة مسغوني سهام: (التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط "دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية للفترة 1990-2018").

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تحليلية قياسية لتأثير السياسة المالية والنقدية وتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع عينة من الدول العربية (الجزائر، المغرب، الأردن، مصر)، وذلك من خلال تطبيق نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data على سلاسل بيانات سنوية لكل من الناتج الداخلي الخام الحقيقي والإنفاق الحكومي والمعروض النقدي لهذه الدول، وسلسلة تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 1990-2018.

وخلصت النتائج إلى أن السياسة المالية والنقدية تؤثر تأثيرا طرديا على النمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة، إلا أن فعالية السياسة المالية والنقدية في التأثير على النمو الاقتصادي يختلف حسب طبيعة الاقتصاد، فالسياسة النقدية فعالة في الدول العربية غير نفطية (المغرب، مصر، الأردن)، بينما السياسة المالية فعالة في الدول النفطية (الجزائر)

¹ سارة بوسيس، أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة 2000-2019، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل. م. د) في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، تخصص نقود وبنوك، 2021.

على النمو الاقتصادي، كما خلصت الدراسة كذلك إلى أن أسعار النفط لها تأثير طردي على النمو الاقتصادي في عينة الدول العربية محل الدراسة.¹

- دراسة إسراء سعد فهد: (تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق خلال الفترة 1970-2020).

يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام في السوق الدولية ومعدلات البطالة في العراق من سنة 1970 إلى غاية سنة 2020 باستعمال نموذج NARDL.

وتوصل البحث إلى وجود علاقة توازنية عكسية غير خطية طويلة الأجل بين أسعار النفط الخام ومعدلات البطالة في العراق، حيث كانت هناك زيادة في أسعار النفط بنسبة معينة تؤدي لانخفاض معدلات البطالة في العراق بضعف هذه النسبة في الأجل الطويل؛ ولكن انخفاض أسعار النفط الخام بنسبة معينة سيؤدي لارتفاع معدلات البطالة في العراق بضعفي هذه النسبة في الأجل الطويل.²

- دراسة فاطمة بوسالم ونضال يدروج: (دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الواردات بالجزائر خلال 1975-2015)

تدور إشكالية هذه الدراسة حول تشخيص وضع الاقتصاد الجزائري، ودراسة مدى تأثيره بالانهيار الحاصل في أسعار النفط، وذلك من خلال معرفة وقياس أثر التقلبات هذه على الواردات بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 1975 إلى غاية سنة 2015، وباستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR).

وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة، في حين توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بينهما تمتد من أسعار النفط نحو الواردات، كما خلصت أيضا إلى أن حدوث صدمة في أسعار النفط بمقدار 1% أو دولار أمريكي واحد ستسبب في إحداث أثر في بداية فترة

¹ مسغوني سهام، التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط "دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية للفترة 1990-2018"، أطروحة مقدمة ليل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة المسيلة، 2021.

² إسراء سعد فهد، تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق للفترة (1970-2020)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 129، جامعة المستنصرية، كلية العلوم السياحية، سبتمبر 2021، ص 375-389.

الاستجابة على الواردات، وهذا ما يدل على أن الواردات في الجزائر مرتبطة وبشكل كبير بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط ضمن الأسواق العالمية.¹

- دراسة عفراء مصطفى هلال أحمد: (محددات دالة الواردات في السودان خلال الفترة 1990-2017) .

سعت هذه الدراسة لمعرفة العوامل المحددة للواردات في السودان في الأجلين الطويل والقصير في الفترة (1990-2017) ومن ثم الوصول إلى نموذج قياسي يحدد العلاقة بين متغيرات ومدى تأثيرها باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (RDAL) .

وصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: العوامل المؤثرة على الواردات في السودان متمثلة في (الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، التضخم) تفسر حوالي (99%) من التغيرات المؤثرة على الواردات في السودان، وأيضاً وجود علاقة طردية بين الواردات وكل من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم في الأجلين الطويل والقصير، ووجود علاقة عكسية بين الواردات وسعر الصرف في الأجل الطويل.²

- دراسة وهيبة بوخدونى وعبد المجيد بوساق ويمينة كواحلة: (تأثير أسعار النفط على معالجة العجز الموازي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990-2018).

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تحديد العلاقة التي تربط بين أسعار النفط ورصيد الميزانية في الجزائر قياسياً خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية سنة 2018، وكذلك الحلول التي يمكن أن تعالج بها العجز الموازي، باستخدام المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، ومنهج دراسة الحالة في الجانب القياسي.

خلصت النتائج إلى أن النموذج الأمثل لأثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة هو نموذج الانحدار الذاتي (1)VAR، وأن عملية خلق موارد مالية دائمة خارج قطاع المحروقات ضرورة ملحة وأكبر تحدي تواجهه الدولة لمواجهة هذا العجز من خلال تنويع الاقتصاد الوطني.³

¹ . فاطمة بوسالم ونضال يدروج، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الواردات بالجزائر خلال الفترة 1975-2015، مجلة أوراق اقتصادية، العدد02، جوان 2018، ص22-43

² عفراء مصطفى هلال أحمد، محددات دالة الواردات في السودان خلال الفترة 1990-2017، بحث تكميلي لاستيفاء درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2019 .

³ وهيبة بوخدونى وآخرون، تأثير تقلبات أسعار النفط على معالجة العجز الموازي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990-2018)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد09، العدد02، ديسمبر 2020، ص84-104.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

- Hasan Ihsan, Sadoon Farhan: The Impact of Oil Price Fluctuations on Some Macroeconomic Variables in Developing Oil-Importing Countries (Turkey As A Model for The Period 1990-2018).

يناقش هذا البحث موضوعاً مهماً للاقتصاد الكلي، وهو تأثير تقلبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في تركيا، باستخدام الطريقة النظرية لمجموعة من الدراسات السابقة حول هذا الموضوع وكذلك تعزيز هذه الطريقة مع التحليل القياسي.

وصل البحث إلى عدة نتائج أبرزها كانت هناك آثار سلبية لتقلبات أسعار النفط على النمو ومعدل التبادل التجاري في تركيا، في حين هناك تأثير إيجابي لتقلبات أسعار النفط على معدلات التضخم¹.

Young C Joo, Sung Y Park : The Impact of Oil Price Volatility on Stock Markets(Evidences From Oil-Importing Countries).

سعت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط في أسواق الأسهم، حيث عوائد الأسهم من البلدان الكبرى المستورة للنفط: الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إيطاليا، اليابان، كوريا، هولندا، إسبانيا، والولايات المتحدة في الفترة من ماي 2001 إلى ديسمبر 2019 باستخدام المنهج الكمي والانحدار الكمي.

تشير نتائج الدراسة أن عدم اليقين في أسعار النفط له آثار غير متكافئة على عوائد الأسهم، علاوة على ذلك هذه السلوكيات غير المتكافئة تختلف باختلاف ليس فقط على مستوى عوائد الأسهم ولكن أيضاً على أوضاع سوق النفط. وأظهرت النتائج أن زيادة تقلب أسعار النفط له تأثير سلبي على عوائد الأسهم، يؤدي ارتفاع تقلب أسعار النفط إلى زيادة عوائد الأسهم².

- Zhijie Jia, Shiyen Wen, Boqiang lin: The Effects and Reacts of Covid-19 Pandemic and International Oil Price on Energy, Economy, and Environment in China.

¹ Hasan H Ihsan, Sadoon H Farhan, Regional Studies Journal 15 (50), 2021.

² Young C Joo, Sung Y Park, Energy Economics 101, 105413, 2021

في عام 2020 شهد العالم العديد من الأحداث الهامة، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وانخفاض أسعار النفط الخام الدولية. كلاهما له تأثير كبير للاقتصاد المستدام، بأخذ الصين كمثال باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب مع قطاعات متعددة وأسر متعددة والنظر في ستة سيناريوهات مختلفة لمحاكاة وتقييم الآثار الإجمالية للوباء وأسعار النفط الخام، يقسم تأثير الوباء إلى تغييرات عامل المدخلات وتغييرات تفضيل المستهلك ووجد أن انخفاض عامل المدخلات هو السبب الرئيسي للانكماش الاقتصادي.

كان للانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام تأثير سلبي كبير على اقتصاد منخفض الكربون، على الرغم من أن الوباء أدى إلى انخفاض في انبعاثات الكربون العالمية، إلا أنه كان بسبب الانكماش الاقتصادي فقط.

إن الوضع الوبائي وتغير أسعار النفط لهما آثار مضاعفة على الاقتصاد لاسيما الاقتصاد المستدام، قد يكون تعديل فجوة الأسعار بين الطاقة الأحفورية والطاقة المتجددة (على سبيل المثال تسعير الكربون الأكثر صرامة) والتخفيضات الضريبية المناسبة على السكان طرقا فعالة لتخفيف التأثير، والتي يجب أن تكون إحدى السياسات البيئية في حقبة ما بعد كوفيد-19¹.

- Muntasir Murshed, Muntaha Masud Tanha: "Oil Price Shocks and Renewable Energy Transition : Empirical Evidence from net Oil-Importing south Asian Economies".

تقوم هذه الدراسة بمحاولة جديدة لنمذجة العلاقة غير الخطية بين استهلاك الطاقة المتجددة وأسعار النفط الخام فيما يتعلق بأربعة اقتصاديات مستوردة صافية في جنوب آسيا: بنغلادش والهند وباكستان وسريلانكا، باستخدام البيانات السنوية من 1990 إلى 2018.

تؤكد تقديرات المرونة على المدى الطويل العلاقة غير الخطية وتشير إلى أن ارتفاع أسعار النفط الخام لا يسهل استهلاك الطاقة المتجددة في البداية، عند الوصول إلى مستوى عتبة سعر النفط الخام، من المرجح أن تؤدي الزيادات الأخرى في أسعار النفط إلى رفع أرقام استهلاك الطاقة المتجددة، الحد الأدنى المقدر لسعر النفط الحقيقي حوالي 135 دولارا أمريكيا للبرميل وهو أعلى بكثير من مستوى أسعار النفط السائد، يتم تأكيد عدم الخطية المتطابقة أيضا في سياق أسعار النفط وحصص الطاقة المتجددة في إجمالي أحجام الاستهلاك النهائي للطاقة، علاوة على ذلك ينظر أيضا إلى العلاقة بين حصص الكهرباء المتجددة في إجمالي نواتج الكهرباء وأسعار النفط الخام على أنها تظهر علاقة غير خطية، لكن لم يتم

¹ Zhijie Jia, Shiyen Wen, Boqiang Lin, Applied Energy 302, 117612, 2021.

العثور على ارتفاع أسعار النفط الخام لتعزيز حصص الكهرباء المتجددة، بجانب تشير نتائج السببية إلى التحركات في أسعار النفط الخام قد أثرت على عملية تحول الطاقة المتجددة عبر اقتصاديات جنوب آسيا المعنية. فرض تداعيات سياسية بالغة الأهمية لتحقيق أمن الطاقة والاستدامة البيئية في جنوب آسيا من خلال كبح التبعية التقليدية للنفط الخام المستورد لهذه الدول¹.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أولاً: مقارنة مع الدراسات السابقة باللغة العربية

يعرض الجدول التالي المعاينة باللغة العربية والدراسة الحالية وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (01): مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة باللغة العربية				الخصائص
	الدراسة الرابعة	الدراسة الثالثة	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
تأثير تقلبات أسعار النفط على الواردات .	تأثير تقلبات أسعار النفط الخام في السوق العالمية على معدلات البطالة في العراق.	التكامل بين السياسيتين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط (دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية)	أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات .	أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري	موضوع الدراسة
إبراز مدى تأثير الواردات الجزائرية بتقلبات أسعار النفط.	قياس و تحليل العلاقة بين أسعار النفط الخام في السوق الدولية و	تحليل وقياس أثر السياسة المالية و النقدية و تقلبات أسعار النفط على	قياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات.	معرفة مدى تأثير الاقتصاد الجزائري بالانحياز الحاصل في أسعار النفط من	الهدف

¹ Muntasir Murshed , Muntaha Masud Tanha, Energy, Ecology and Environment 6(3), 183-203, 2021

	معدلات البطالة في العراق.	النمو الاقتصادي لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع عينة من الدول العربية (الجزائر ، المغرب ، الأردن ، مصر)		خلال قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري	
الجزائر	العراق	الجزائر ، المغرب ، الأردن ، مصر	الجزائر	الجزائر	عينة الدراسة
2020-1970	2020-1970	2018-1990	2019-2000	2020-1990	فترة الدراسة
نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL	نموذج NARDL	نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL	نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL	طريقة المعالجة
- يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط و الواردات في الاقتصاد الجزائري. - التأثيرات الهامة على المستويين القصير و الطويل لتقلبات أسعار النفط على الواردات خلال	- وجود علاقة توازنية عكسية غير خطية طويلة الأجل بين أسعار النفط الخام و معدلات البطالة في العراق.	- السياسة المالية و النقدية تؤثر تأثيرا طرديا على النمو الاقتصادي في الدول العربية. محل الدراسة. - أسعار النفط لها تأثير طردي على النمو الاقتصادي في عينة الدول العربية. محل الدراسة.	- سعر الصرف الحقيقي لا يؤثر على الواردات الجزائرية في المدى القصير و عدم مرونته في الأجل الطويل.	- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.	أهم النتائج

فترة الدراسة. - شدة الترابط بين المتغيرين في الاقتصاد الجزائري.					
---	--	--	--	--	--

المصدر: معد بناء على الدراسات السابقة

الجدول رقم (02): مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة العربية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة باللغة العربية			الخصائص
	الدراسة السابعة	الدراسة السادسة	الدراسة الخامسة	
تأثير تقلبات أسعار النفط على الواردات	محددات دالة الواردات في السودان.	دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الواردات.	تأثير أسعار النفط على معالجة العجز الموازي في الجزائر.	موضوع الدراسة
إبراز مدى تأثير الواردات الجزائرية بتقلبات أسعار النفط.	معرفة العوامل المحددة للواردات في الأجلين الطويل و القصير.	تشخيص وضع الاقتصاد الجزائري و دراسة مدى تأثيره بالانهيار الحاصل لأسعار النفط ، وذلك من خلال معرفة و قياس أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات.	تحديد العلاقة التي تربط بين أسعار النفط ورصيد الميزانية في الجزائر قياسيا.	الهدف
الجزائر	السودان	الجزائر	الجزائر	عينة الدراسة
2020-1970	2017-1990	2015-1975	2018-1990	فترة الدراسة
نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL	نموذج الانحدار الذاتي VAR	المنهج الوصفي و التحليلي في الجانب النظري و منهج	طريقة المعالجة

ARDL			دراسة حالة في الجانب القياسي.	
<p>- يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والواردات في الاقتصاد الجزائري.</p> <p>- التأثيرات الهامة على المستويين القصير والطويل لتقلبات أسعار النفط على الواردات خلال فترة الدراسة.</p> <p>- شدة الترابط بين المتغيرين في الاقتصاد الجزائري.</p>	<p>- العوامل المؤثرة على الواردات في السودان متمثلة في الناتج المحلي الإجمالي و سعر الصرف و التضخم، تفسر حوالي 99 بالمئة من التغيرات المؤثرة على الواردات في السودان.</p> <p>- وجود علاقة طردية بين الواردات وكل من الناتج المحلي الإجمالي و التضخم في الأجلين الطويل و القصير.</p>	<p>- عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة.</p> <p>- توجد علاقة سببية في إتجاه واحد بينهما تمتد من أسعار النفط نحو الواردات.</p>	<p>النموذج الأمثل لأثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزانية العامة هو نموذج الانحدار الذاتي VAR [1]</p>	<p>أهم النتائج</p>

المصدر: معد بناء على الدراسات السابقة

ثانيا: مقارنة مع الدراسات السابقة باللغة الأجنبية:

يعرض الجدول التالي المعاينة باللغة الأجنبية والدراسة الحالية وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (03): مقارنة بين الدراسات السابقة باللغة الأجنبية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات السابقة باللغة الأجنبية				الخصائص
	الدراسة الرابعة	الدراسة الثالثة	الدراسة الثانية	الدراسة الأولى	
	Oil Price Shocks and Renewable Energy Transition : Empirical Evidence from net Oil-Importing south Asian Economies	The Effects and Reacts of Covid-19 Pandemic and International Oil Price on Energy, Economy, and Environment .in China	The Impact of Oil Price Volatility on Stock Markets(Evidences From Oil-Importing .(Countries	The Impact of Oil Price Fluctuations on Some Macroeconomic Variables in Developing Oil-Importing Countries	موضوع الدراسة
	محاولة جديدة لنمذجة العلاقة غير الخطية بين استهلاك الطاقة المتجددة وأسعار النفط الخام.	معرفة ما مدى تأثير الاقتصاد المستدام بجائحة فيروس كورونا المستجد وانحيار أسعار النفط الخام الدولية.	معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط في أسواق الأسهم.	معرفة مدى تأثير بعض من متغيرات الاقتصاد الكلي بتقلبات أسعار النفط.	الهدف
	بنغلادش، الهند، باكستان، سريلانكا.	الصين	الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، إيطاليا، اليابان، كوريا، هولندا، إسبانيا، الولايات المتحدة	تركيا	عينة الدراسة

			الأمريكية.		
	1990-2018	2020	2001-2019	1990-2018	فترة الدراسة
	النمذجة غير الخطية	نموذج التوازن العام القابل للحساب	المنهج الكمي	التحليل القياسي	طريقة المعالجة
	- فرض تداعيات سياسية بالغة الأهمية لتحقيق أمن الطاقة والاستدامة البيئية في جنوب آسيا من خلال كبح التبعية التقليدية للنفط الخام المستورد لهذه	- كان للانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام تأثير سلبي كبير على اقتصاد منخفض الكربون. - الوضع الوبائي وتغير أسعار النفط لها آثار مضاعفة على الاقتصاد	- عدم اليقين في أسعار النفط له آثار غير متكافئة على عوائد الأسهم. - زيادة تقلبات أسعار النفط له تأثير سلبي على عوائد الأسهم.	- هناك آثار سلبية لتقلبات أسعار النفط على النمو ومعدل التبادل التجاري في تركيا. - تأثير إيجابي لتقلبات أسعار النفط على التضخم.	أهم النتائج

	الدول.	لاسيما الاقتصاد المستدام.			
--	--------	---------------------------------	--	--	--

المصدر: معد بناء على الدراسات السابقة

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل تم القيام بتقديم الإطار النظري حول أسعار النفط والواردات وبعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية وتم التوصل إلى إعطاء مفاهيم حول أسعار النفط التي تعتبر من أهم الأسعار الاقتصادية، تتحدد بالعديد من العوامل منها العرض والطلب، وتبين لنا بأن الواردات أداة هامة لتمويل العملية الإنتاجية بسلع استثمارية أو مواد أولية وحتى استهلاكية، تتأثر بعدة عوامل وتعتبر جزء من التجارة الخارجية.

الفصل الثاني

التقدير القياسي لتأثير تقلبات
أسعار النفط على الواردات

تمهيد:

نقوم في هذا الفصل التطبيقي بدراسة تأثير تقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر، وذلك باستخدام الطرق الإحصائية والقياسية، وإجراء الاختبارات اللازمة للدراسة، وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية قمنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

لكي يتم التمكن من الإجابة على سؤال الدراسة والأسئلة الفرعية، نقدم في هذا المبحث الطريقة و الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة، ثم نقدم بعد ذلك مصادر بياناتها حتى نتمكن من إثبات أو نفي الفرضيات وبعدها تم عرض النتائج.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

أولاً - بيانات الدراسة

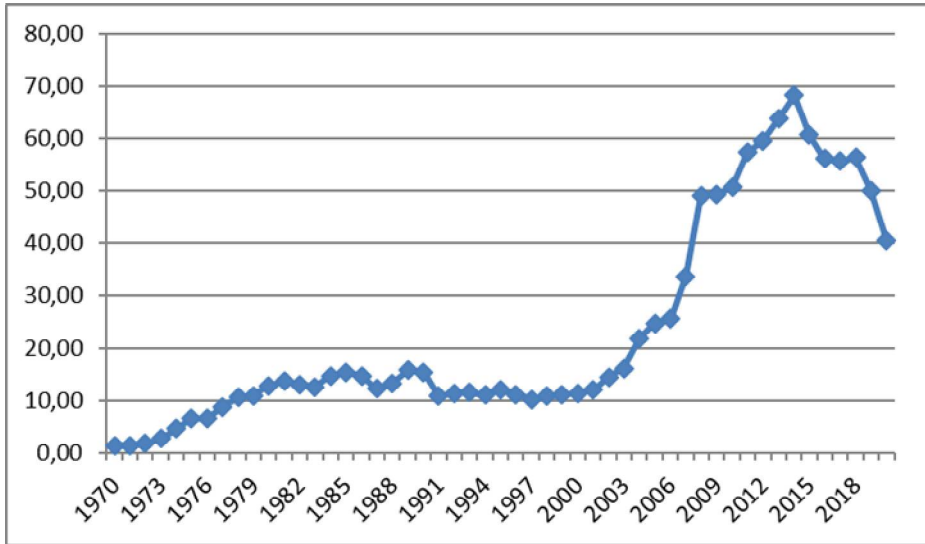
البيانات المستخدمة في هذه الدراسة هي بيانات لسلسلة زمنية سنوية للفترة 1970-2020 لكل من تطورات الواردات وتغيرات أسعار النفط، وذلك قصد تفسير الأثر المتوقع لتقلبات أسعار النفط على الواردات بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

ثانياً - تحديد متغيرات الدراسة

تعتبر متغيرات الدراسة عن المشاهدات المأخوذة خلال السنة والممتدة من 1970 إلى غاية 2020 وهذا ما يحدد حجم العينة المستخدمة وهو 51 مشاهدة، وتشمل هذه الدراسة المتغيرات التالية:

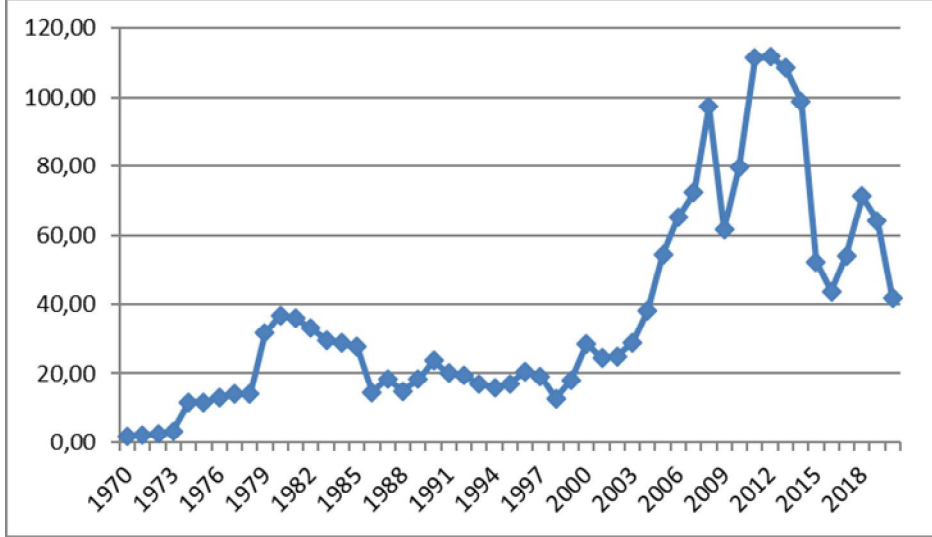
- المتغير التابع: يمثل الواردات (بالمليار دولار أمريكي)، ويرمز له بـ m .

الشكل رقم (01): منحنى يوضح تطورات الواردات الجزائرية في الفترة 1970-2020.



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (1)

يتبين لنا من خلال المنحنى أن الواردات كانت محصورة بين أقل قيمة 1.40 (مليار دولار أمريكي) سنة 1971 وأعلى قيمة 68.26 (مليار دولار أمريكي) سنة 2014.
 - المتغير المستقل: يمثل أسعار النفط (دولار أمريكي)، ويرمز له بـ pp.
 الشكل رقم (02): منحنى يوضح تطور أسعار النفط في الفترة 1970-2020.



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الملحق رقم (1)

يتبين لنا من خلال المنحنى أن أسعار النفط خلال فترة الدراسة كانت محصورة بين أقل قيمة 1.80 (دولار أمريكي) مسجلة سنة 1970 وأعلى قيمة 111.67 (دولار أمريكي) مسجلة سنة 2012.

ثالثا- أدوات جمع البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات اللازمة عن طريق المصادر التالية:

المصدر: تم اللجوء إلى البنك الدولي (<https://data.albankaldawli.org/country/DZ>)

كمصدر أولي لجمع المعلومات لمعالجة الجانب التطبيقي من أجل القيام بدراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

في هذه الدراسة نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي.

أولاً - تقديم النموذج¹

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL المطورة من طرف (Pesaran et la 2001)، في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات، نظراً لسهولة تطبيقها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في أنها لا تشترط أن تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، إذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات:

- كلها مستقرة عند المستوى،
- أو كلها مستقرة عند الفرق الأول،

أو بعضها مستقر في المستوى والبعض الآخر مستقر في الفرق الأول.

ثانياً - شروط النموذج²

كما يمكن استخدام هذه المنهجية في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، فضلاً عن إمكانية الحصول على تقديرات المدى القصير والطويل في آن واحد، لكن تشترط هذه المنهجية أن لا تكون من بين المتغيرات محل الدراسة من هي مستقرة من الدرجة الثانية، وقرار التكامل المشترك بالفرض العدم مقابل وجود علاقة تكامل مشترك بالفرض البديل، ويفصل في ذلك من خلال مقارنة إحصائية F المحتسبة مع الحدود العليا أو الدنيا للقيم الحرج المجدولة الخاصة إما بـ (Pesaran et la. (2001) أو الخاصة بـ (Narayan(2005).

ثالثاً - مرتكزات النموذج³

حيث يتم اعتماد القيم الحرجة الخاصة بـ (Narayan(2005) إذا كان حجم العينة يتراوح ما بين 30 إلى 80 مشاهدة. وإذا كشف اختبار الحدود عن وجود علاقة تكامل مشترك، يتم تقدير معاملات طويلة الأمد ونموذج تصحيح الخطأ الذي يضم معاملات قصيرة الأجل ومعامل سرعة التعديل، وبخصوص فترات الإبطاء فيتم اختيارها بالاعتماد معايير المعلوماتية وأشهرها AIC و SC، ويشار إلى نموذج منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة بـ (P, q_1, q_2, \dots) ARDL حيث q_1 تشير إلى

¹M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin, Richard J. Smith, Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, 16(3), 2001, 289-326.

²Paresh Kumar Narayan, The Saving and Investment Nexus for China: Evidence from Cointegration Tests, Applied Economics, 37(17), 2005, 1975-1990.

³جلولي نسيم، مفران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي (دراسة تطبيقية على برمجة Eviews10). الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات الاقتصاد القياسي والنمذجة المالية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2019.

فترات إبطاء المتغير التابع، و q_2 تشير إلى فترات إبطاء المتغيرات المستقلة ونموذج ARDL يكتب بالصيغة التالية:

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^p \gamma_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^q \beta_{ij} X_{j,t-i} + \varepsilon_t$$

رابعاً- خطوات النموذج

1- دراسة الاستقرارية:

كما سبق لنا و أن ذكرنا أن منهجية ARDL تستعمل بدون التركيز على ما إذا كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول أو عند المستوى، لكن يجدر بنا التأكد من أن كل المتغيرات غير مستقرة عند الفرق الثاني (من الدرجة الثانية)، ذلك أن الافتراضات التي يقوم عليها اختبار الحدود هي أن المتغيرات يجب أن تكون مستقرة إما عند المستوى $I(0)$ أو عند الفرق الأول $I(1)$ ، لذلك يتعين علينا إجراء اختبارات الاستقرارية للتأكد من عدم وجود متغيرات بدراستنا تستقر عند الفرق الثاني واختبارات جذر الوحدة متعددة وأشهرها ADF و PP.

2- تحليل التكامل المشترك:

بعد التأكد من درجة استقرارية متغيرات البحث، سيتم إجراء اختبار الحدود، ومعادلة الاختبار هي من الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p-1} \gamma_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^{q-1} \beta_{ij} \Delta X_{j,t-i} + \rho Y_{t-1} + \sum_{j=1}^k \delta_j X_{j,t-1} + \varepsilon_t$$

وفرضية هذا الاختبار هي من الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: \rho = \delta_j = 0 \\ H_1: \rho \neq \delta_j = 0 \end{cases}$$

حيث نقول أن معاملات المتغيرات المختلفة زمنياً بفترة إبطاء واحدة تختلف معنوياً عن الصفر (بمعنى وجود تكامل مشترك)، بعد مقارنة إحصائية F المحتسبة مع القيم الحرجة العظمى (القيم عند $I(1)$) في حالة ما كانت المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، ومع القيم الحرجة الدنيا (القيم عند $I(0)$) في حالة إذا ما كانت المتغيرات مستقرة عند المستوى.

3- تقدير معاملات طويلة الأمد:

بعد التأكد من استيفاء الشروط الأولية لتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة، والتحقق من وجود علاقة تكامل مشترك بواسطة اختبار الحدود، نقوم بتقدير معاملات طويلة الأمد بواسطة طريقة المربعات الصغرى (OLS).

4- تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

بعد كشف اختبار الحدود على وجود علاقة تكامل مشترك، فمن الضروري تقدير نموذج تصحيح الخطأ، لتحليل وتشخيص معامل سرعة تعديل العلاقة، حيث تشير الدراسات إلى أن هذا المعامل يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك مابين المتغيرين إذا توفر فيه شرطين أساسيين، هما سلبية ومعنوية هذا المعامل، ونموذج تصحيح الخطأ يكتب بالشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p-1} \gamma_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^k \sum_{i=0}^{q-1} \beta_{ij} \Delta X_{j,t-i} - \varphi ECT_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث يشير ECT_{t-1} إلى متغير الأخطاء العشوائية (البواقى) الناتجة عن تقدير العلاقة في المدى الطويل مختلفة زمنياً بفترة إبطاء واحد، ويشير إلى معامل سرعة التعديل.

5- تشخيص النموذج:

من خلال إجراء اختبار الارتباط الذاتي للبواقى، باستعمال:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

واختبار عدم ثبات التباين، باستعمال:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

واختبار التوزيع الطبيعي للبواقى، باستعمال:

Jarque-Bera Test

واختبار مدى ملاءمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي .Reset Test

اختبار استقرارية معاملات النموذج (stability Test) ARDL.

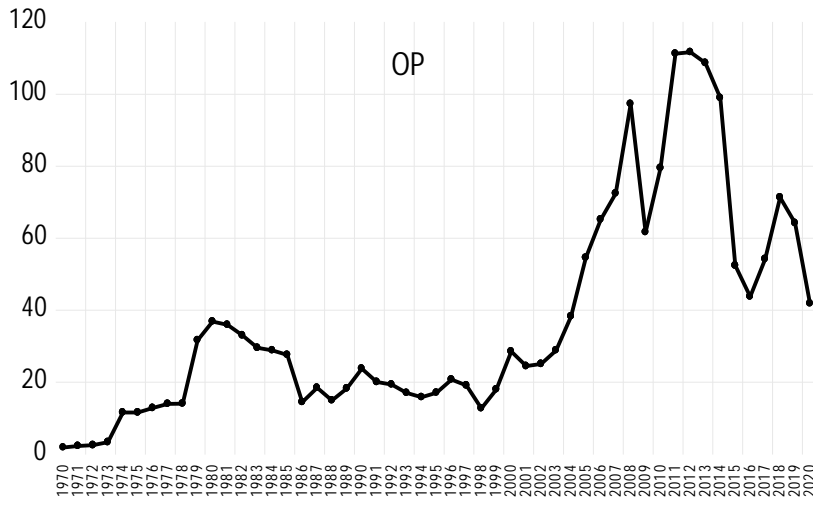
المبحث الثاني: النتائج مناقشتها

المطلب الأول: التحليل الاقتصادي لمتغيرات الدراسة

أولا - التحليل الاقتصادي لأسعار النفط

يبين الشكل التالي تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-2020.

الشكل رقم (03) : تطور أسعار النفط خلال الفترة 1970-2020.



المصدر : إعداد الطالبتين بناء على البيانات

نوعاً من الاستقرار، حيث بلغ متوسط الفترة 2,65 دولار للبرميل. لكن بداية من سنة 1974 عرفت أسعار النفط طفرة اقتصادية، حيث بلغ سعر برميل النفط 10,40 دولار سنة 1974 بعدما كان 2,1 دولار سنة 1970، ويمكن تفسير ذلك بالصدمة النفطية الأولى التي ميزت سنة 1973، والتي ترجع إلى أسباب سياسية واقتصادية، منها ارتفاع الطلب العالمي على النفط بشكل غير مسبوق، والذي وصل إلى ذروته أوائل السبعينات حيث قفز من 46 مليون برميل يومياً سنة 1970 إلى 58 مليون برميل سنة 1973؛ موجة التأميم للصناعات النفطية في الدول المصدرة والتي أدت فيما بعد إلى سيطرة تقنين الإنتاج؛ بالإضافة إلى تداعيات الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 والحظر العربي على تصدير النفط إلى الغرب. وقد شهدت الفترة (1974-1978) استقراراً في سعر النفط الذي بلغ متوسطه 11,58 دولاراً للبرميل.

بداية من سنة 1979 ارتفع سعر النفط بشكل متسارع ليبلغ ذروته مع سنة 1980، وهي السنة التي تميزت بأكبر قفزة تاريخية في أسعار النفط في القرن الماضي، حيث أوصلت سعر البرميل إلى 36 دولارا، وهو ما أدى إلى زيادة العائدات النفطية للدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر، وأفضت إلى تراكم فوائض مالية كبيرة لديها، ويمكن تفسير ذلك بالصدمة النفطية الثانية التي حدثت في سنة 1980. وذلك راجع لأسباب سياسية تمثلت في تسلم الثورة الإيرانية مقاليد السلطة في إيران، وانخفاض الإنتاج الإيراني من النفط عشية الثورة من 5,5 مليون برميل نفط يوميا إلى 40 ألف برميل، فسادت السوق البترولية بلبلة وذعر أدت لتهافت الدول المستهلكة والشركات البترولية لبناء مخزوناتهما بشكل كبير. إضافة إلى الحرب العراقية. الإيرانية التي أدت إلى انقطاع في الإمدادات، حيث حرمت أسواق النفط من نحو 3 ملايين برميل يصدرها البلدين يوميا.

في الواقع، إن الصدمة الثانية لارتفاع الأسعار في عام 1980 التي بلغت 36 دولارا، واستمرار ارتفاعها إلى 34,2 دولارا للبرميل في 1981 أفرزت عوامل سلبية عديدة، تمثلت أساسا بتراجع الطلب العالمي على البترول، وتزايد الإمدادات البترولية من خارج الأوبك، وتخفيض تطوير مصادر الطاقة البديلة للبترول، وتحسين إجراءات الحفاظ على الطاقة، واستبدال الفحم محل زيت الوقود في توليد الكهرباء بشكل ملحوظ، وهو ما أدى إلى أن تتخذ أسعار النفط ميلا سلبا خلال الفترة (1981.1986)، انتهى بانحيارها خلال أزمة 1986 المالية، حيث شهدت هبوطا حادا بتسجيلها 13 دولارا للبرميل، وهو ما قاد إلى أن تتكبد الجزائر خسائرا مالية كبيرة وتتحمل أعباء اقتصادية باهظة، وقد أثر هذا بشكل مباشر على العائدات النفطية للدولة، وبالتالي على معدل الادخار المحلي الذي انحدر من 40,79% سنة 1981 إلى 29,59% سنة 1986 وهو الذي كان يُعول عليه كثيرا في تمويل نفقات التنمية، الأمر الذي أدى إلى انسداد مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر. كما شهدت سنة 1988 تدهورا في سعر النفط الذي بلغ 14,20 دولار للبرميل، وكانت بوادر تراجع أسعار البترول في فترة ما بعد 1986، وانخفاض العائدات، بداية لأزمة واضحة امتدت آثارها إلى كافة الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة الجزائرية.

ولم تكن أسعار النفط طوال عقد التسعينات على وتيرة واحدة، بتذبذبات بين التحسن المؤقت تارة، والاستقرار النسبي تارة أخرى، والتدهور الشديد في أواخر التسعينات تارة ثالثة، أي أن سعر النفط كان يتردد بين الزيادة والنقصان. فأسعار النفط قد انتعشت خلال حرب الكويت (1990.1991)، حيث وصلت سنة 1990 إلى 22,2 دولار، وذلك بسبب نقص الإمدادات العالمية والتوقف التام لصادرات البترول العراقي والكويتي، إضافة إلى المخاوف العالمية من هذه الحرب، حيث كانت تدار في أكبر منطقة مصدرة للنفط وهي منطقة الخليج، وما ترتب عليها من ارتفاع الطلب العالمي على البترول بسبب هذه الحرب.

واتصفت أسعار النفط بالتذبذب الشديد خلال الفترة (1991-1998)، حيث إن الانخفاض قد لازم أسعار البترول خلال السنوات 1992 و1993 و1994، ثم تحسنت الأسعار خلال عامي 1995 و1996، ثم تحركت الأسعار هبوطاً من مستواها في ذلك الوقت (التي كانت 21,70 دولاراً في 1996 لبرميل النفط الجزائري) نتيجة لتجاوزات بعض دول أوبك لحصصها الإنتاجية المقررة. وعندما قررت أوبك في اجتماعها في 26 نوفمبر 1997 بجاكرتا زيادة سقف الإنتاج (الذي ظل ثابتاً منذ عام 1993) بنسبة 10% ليصل إلى 27,5 مليون برميل يومياً من أول يناير 1998، حدثت الكارثة، وبدأت عودة التدهور لأسعار البترول العالمية، وحينها وصل سعر برميل النفط الجزائري إلى ما دون 13 دولار، مقارنة بـ 19,49 دولاراً للبرميل سنة 1997. إن انهيار أسعار النفط سنة 1998 قد انعكس على معدل الادخار المحلي الذي عرف هبوطاً، حيث مثل نسبة 27,46% من الناتج الداخلي الخام، على غرار أزمة 1986 الذي بلغ فيها معدل الادخار المحلي 29,59%. وقد بلغ متوسط هذه الفترة 18,11 دولاراً للبرميل. و"لم يتوقف هذا الانهيار حتى وقت الاجتماع الوزاري العادي لأوبك في 23 مارس 1999، وشهد السوق البترولية وفرة في العرض العالمي يقابله في نفس الوقت تراجع في معدل نمو الطلب عليه".

أما الفترة (1999-2011) فقد شهدت تحسناً تدريجياً وتطوراً بشكل غير مسبوق لسعر النفط الجزائري، الذي عرف منحى تصاعدياً من 17,91 دولار سنة 1999 إلى 112,9 دولار سنة 2011، وهذا باستثناء سنة 2001 التي شهدت أحداث 11 سبتمبر، وأدت إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، وبالتالي انخفاض الطلب العالمي على النفط، الأمر الذي أثر على الأسعار، حيث انخفض سعر النفط الجزائري من 28,5 دولاراً للبرميل في 2000 إلى 24,85 دولاراً في 2001، وهو ما ترتب عليه تراجع إجمالي الإيرادات البترولية، الأمر الذي انعكس على معدل الادخار المحلي الذي انخفض من 45,03% سنة 2000 إلى 41,74% سنة 2001.

مع بداية سنة 2002 قررت OPEP تخفيض الإنتاج بـ 1,5 مليون برميل يومياً، مما أدى إلى تحسن طفيف في سعر النفط الجزائري الذي سجل 25,24 دولاراً للبرميل. وقد كانت الزيادة في سعر النفط الجزائري متسارعة خاصة منذ بداية سنة 2004، وهي سنة بداية الصدمة النفطية الثالثة، والتي أدت إلى تضاعف سعر البرميل ثلاث مرات بين عامي 2004 و2011، وفيما تدخل الأزمة مع نهاية العام 2013 عامها العاشر، تصبح بذلك أطول أزمة للطاقة منذ بدء استخراج النفط، حيث تجاوزت في مدتها كل الأزمات السابقة التي اقتصر على بضعة أشهر. وذلك راجع لأسباب ظرفية منها أزمات سياسية ومضاربة؛ وأسباب بنيوية تمثلت في عدم قدرة الإنتاج على مجاراة الطلب، كذلك ضمور الاكتشافات الجديدة وبلوغ الأوج الجيولوجي لمعظم الحقول القديمة، ما دفع الخبراء للحديث عن اقتراب الذروة النفطية

حيث تضحي الجيولوجيا، لا السوق، هي العامل الأهم في تحديد مستويات الإنتاج والأسعار. وإذا كان النفط قد حكم القرن العشرين؛ فإن نقص النفط قد يحكم القرن الواحد والعشرين.

تجدر الإشارة إلى أن سنة 2009 قد شهدت تدهورا في سعر النفط الجزائري بشكل ملحوظ إلى حدود 62,2 دولارا للبرميل بعدما كان قد وصل إلى 99,9 دولار سنة 2008، وبالرغم من أن سنة 2008 هي السنة التي شهدت بروز الأزمة المالية العالمية، إلا أن أسعار النفط لم تتأثر بشكل حاد نتيجة الطلب العالمي الكبير والمتزايد، وبرز الصين كزبون كبير ومهم في السوق النفطية. وقد قادت الأزمة المالية العالمية إلى خفض الطلب العالمي على النفط فيما بعد، كنتيجة لحالة الركود وتباطؤ النمو الاقتصادي التي اجتاحت الاقتصاد العالمي، حيث انخفضت التوقعات لنمو الطلب العالمي على النفط في سنة 2008 من 2,1 مليون برميل يوميا في بداية سنة 2008 إلى 200 ألف برميل يوميا في سنة 2009 نتيجة للكساد العالمي، وهو ما قاد إلى انخفاض أسعار النفط في 2009، ومنه التأثير على مداخيل الجباية البترولية، وبالتالي على الادخار الحكومي، ومنه التأثير السلبي على الادخار المحلي في الجزائر الذي شهد هبوطا هو الآخر، وربما كان ذلك نتيجة لتباطؤ النمو نتيجة للصدمات النفطية، حيث مثل نسبة 46,55% من الناتج الداخلي الخام في سنة 2009 بعدما كان قد وصل إلى 57,08% سنة 2008. وقد بلغ متوسط سعر النفط الجزائري للفترة (2011.1999) نحو 55 دولار، وهو ما أعاد من جديد تراكم الفوائض النفطية، بعد أن عانت الجزائر من تراجعها الحاد في منتصف الثمانينات وخلال عشرية التسعينات.

بشكل عام، ومن خلال الشكل البياني الموضح لتطورات كلا من الادخار المحلي وأسعار النفط، ومن خلال التحليل السابق، يتبين أن الادخار المحلي في الاقتصاد الجزائري هو دائما شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط، لذلك فإنه من الضروري الاحتراس ضد هذه المخاطر، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن "الانتعاش الاقتصادي الذي تعيشه الجزائر اليوم يوفر لها فرصة تاريخية للتعامل مع التحديات في الوقت الراهن والمتعلقة بتحقيق الاستفادة المثلى من التدفق النقدي اليومي الكبير للعائدات النفطية، وهو ما يقتضي توظيفه في فرص الاستثمار التي تكفل لها تحقيق هدفها الاستراتيجي في تنويع مصادر دخلها، وخلق مصادر تعوض تراجع مخزونها النفطي، سواء تمثلت تلك الفرص في قطاعات الاقتصاد الداخلي، أو كانت فرص استثمارية خارجية"¹.

(2011 - 2013)² نلاحظ من خلال السنتين 2011 و2012 تخطت الأسعار حاجز 100 دولار أمريكي

للبرميل خلال هذه السنتين التي تميزت بالاستقرار السياسي في معظم أنحاء العالم وكذا نمو اقتصادي عالمي متزايد، ونمو

¹ أحمد سلامي، الادخار و تمويل التنمية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2020، ص.ص 301-306.

² رملي حمزة، سبع أسباب لانهيار أسعار النفط في أزمة 2015/2014، ملقن دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، جامعة المدينة، يومي 07 و08/10/2015. نقلا عن: قروف سعيد، انعكاسات أسعار البترول على الإيرادات العامة خلال 2000-2017، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم

الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2019.

على مستوى اقتصاد الجزائر حيث بادرت الحكومة الجزائرية منذ ارتفاع أسعار النفط إلى انتهاج سياسات توسعية وتكبير حجم المشاريع ورفع من الأجور وغيرها.

(2014 . 2017) كون أن النفط مورد أساسي عالميا ذو طلب عالمي يتعرض إلى تذبذبات وهزات على مدار الأعوام مما يعرقل تطورات نمو أسعاره وهذا ما يتم عرضه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04) : تطور أسعار النفط خلال الفترة 2014-2017.

السنوات	2014	2015	2016	2017
تطور أسعار النفط (دولار أمريكي)	98.95	52.39	43.73	54.19

المصدر : إعداد الطالبتين بناء على البيانات

سنة 2014 بداية الهبوط التدريجي لأسعار النفط التي وصلت إلى 98.95 دولار أمريكي وهو أدنى مستوى منذ سنة 2009، وخلال سنتي 2015 و2016 انخفضت أسعار النفط انخفاضا شديدا بسبب الفوائض الإنتاجية فيه وكذا المضاربة في أسعاره، لتدخل منظمة الأوبك في سنة 2017 لتخفيض الإنتاج من أجل رفع سعر البرميل إلى 54.19 دولار أمريكي، أي تذبذب أسعار النفط كانت تحت تحكم منظمة الأوبك.

(2018-2020) شهدت أسعار النفط ارتفاعا في 2018 يصل إلى 71.31 دولار أمريكي، لكنه انحدر إلى 64.21 دولار أمريكي سنة 2019 ويعود هذا الهبوط إلى ما يسمى " أساسيات السوق "، متمثلة في التفاعل بين العرض والطلب وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق، طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة، ووفرة الإمدادات حيث أسهمت بنسبة 60% من الانخفاض المطرد للأسعار.¹

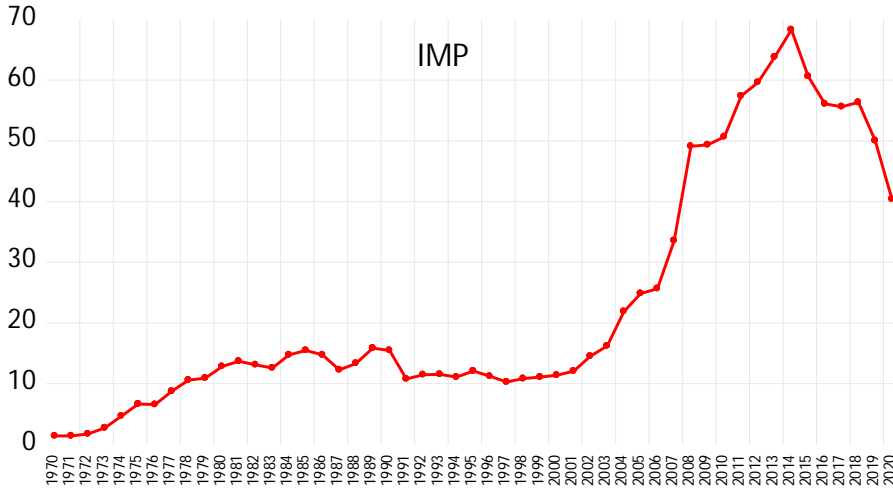
وفي سنة 2020 انهارت أسعار النفط إلى 41.84 دولار أمريكي عندما ارتفعت حالات الإصابة بكورونا وأدرك العالم خطورة الوباء، فانعكست المخاوف على الأسعار، ثم تراجعت بشكل أكبر عندما تضرر الطلب على النفط بشدة بسبب عمليات الإغلاق التي أعلنتها البلدان في أنحاء العالم. وزاد انخيار صناعة الطيران من مخاوف الطلب حيث توقفت حركة الملاحة الدولية.

¹ صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، عالمنا المترابط، 2019.

ثانيا - التحليل الاقتصادي للواردات

هناك عدة تطورات مرت بها الواردات الجزائرية وكانت في فترات منفصلة كما يبينه الشكل التالي.

الشكل رقم (04) : تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 1970-2020.



المصدر : إعداد الطالبتين بناء على البيانات

من سنة 1970 إلى 1989: لجأت الدولة إلى احتكار عمليات الاستيراد والتصدير خلال الفترة (1971-1989)، فكانت البداية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر، غير أن سنة 1978 كانت نقطة التحول من خلال تعزيز هذا الاحتكار وصولاً إلى نهاية الثمانيات تاريخ بداية الإصلاحات الاقتصادية.

من سنة 1989 إلى عام 1993: لقد ظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986 عيوب الأسلوب التنموي المتبع، فبحلول نهاية سنة 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط، حيث كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع، فلقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر ب (3,1-%)، أما عجز الميزانية فقد بلغ 1,7% من PIB، ما سجل الميزان التجاري عجزاً قدره (1825) مليار د.ج في حين بلغ حجم المديونية 25,32 مليار دولار أمريكي أما فيما يخص التجارة الخارجية فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تدريجي أو تحرير مقيد، حيث يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادتيه 40 و 41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية¹.

من سنة 1994 إلى 1998: فيما يخص التجارة الخارجية فقد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أبريل 1994 وذلك على مراحل، ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية كذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إلتزامات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية حيث تم تخفيض الحد

¹ صالح تومي، عيسى شقبق، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)، مجلة الباحث العدد 04، 2006.

الأقصى للرسوم الجمركية من 60% إلى 50% سنة 1996، وفي أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45%، وقد تم حصر قائمة المواد الممنوعة منها والتي تم إلغاؤها في منتصف 1995، أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من الاستيراد هي ثلاث مواد فقط من التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغاؤها. من سنة 2000 إلى 2020¹ نلاحظ ارتفاع مستمر خلال هذه الفترة لحصيلة الواردات، حيث تميزت الفترة (2000-2004) والتي تزامنت مع برنامج الإنعاش الاقتصادي بنمو متزايد للواردات حيث تضاعفت الحصيلة مرتين تقريبا نهاية سنة 2004 (17,95 مليار دولار أمريكي) مقارنة بسنة 2000 (9,17 دولار أمريكي) (2001-2004) ويرجع ذلك إلى نتائج تنفيذ البرنامج الرباعي ما أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وهو ما صاحبه ارتفاع في قيمة الواردات، إضافة إلى زيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية ذات الجودة والسعر التنافسي مقارنة بالأسعار المحلي المرتفعة.

وفي حين تميزت الفترة (2005-2008) بنمو متسارع للواردات وتزامنت هذه الفترة مع البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009) والذي كان من مضامينه زيادة النفقات في ميدان التجهيز، وعليه سجلت الواردات من التجهيزات الصناعية ارتفاعا محسوما سنة 2008 بقيمة 4,559 مليار دولار أمريكي مقارنة بسنة 2007، بالإضافة إلى تراجع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام اليورو وهو ما يضاف إلى ذلك الارتفاع الكبير في أسعار المواد الرئيسية في الأسواق الدولية سنة 2008 (أين ارتفعت أسعار القمح بنسبة 1,30%، وأسعار الذرة بنسبة 31% وأسعار الصويا 87%)، وباعتبار الجزائر من أكبر المستوردين للقمح فقد تحملت تكاليف إضافية جراء هذه الأزمة الغذائية، وعل إثر ذلك سجلت قيمة الواردات أعلى مستوا لها سنة 2008 بحصيلة قدرها 38,07 مليار دولار أمريكي والتي تضاعف حجم الواردات بأربع مرات مقارنة بسنة 2000 وبنمو قدره 44,5% مقارنة بسنة 2007، وذلك قبل أن تسجل تراجعا طفيفا سنة 2009 بنسبة 2% عل إثر تخفيض بنك الجزائر لسعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار الأمريكي بنسبة 13% لحماية الاقتصاد الوطني من آثار الأزمة الثانية العالمية لسنة 2008 وما أنجز عنه من ارتفاع في أسعار المنتجات الأساسية والتهاب أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى تدهور أسعار النفط بنسبة 35%، وهو ما أدى إلى تراجع حجم الصادرات اللازمة لتغطية حصيلة الواردات.

وقد شهدت الواردات خلال الفترة (2010-2014) والذي جاء بالتزامن مع برنامج التنمية الخماسي تطورا كبيرا ويرجع ذلك للعديد من الأسباب أهمها: ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تقوم الجزائر باستيرادها أهمها القمح، السكر والحليب، وتوسع تشكيلة الواردات لتشمل سلعا جديدة كمالية كالأجهزة الإلكترونية والسيارات الفخمة وغيرها في ظل

¹ سارة بوسيس، مرجع سابق، ص 128.

الارتفاع الكبير للأسعار المحلية، وارتفاع الطلب نتيجة زيادة السكان وارتفاع أجور العمال ما أدى إلى ارتفاع الطلب على السلع المعمرة كالسيارات، والتحسين المستمر في نمو الناتج المحلي الإجمالي.

أما الفترة (2015-2020) فنلاحظ تراجع مستمر للواردات طيلة الفترة، ويرجع ذلك للأزمة النفطية لسنة 2014، فقام بنك الجزائر بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي سنة 2015 بنسبة 25% وهو ما أدى إلى تراجع حصة الواردات بنسبة 12%، لتواصل الانخفاض إلى غاية 2018 ويعود هذا التراجع في الحصة إلى سياسة التقشف المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية فيما يخص كبح الواردات، أي قامت بالمنع الإداري لبعض السلع الكمالية لكبح فاتورة الواردات الضخمة من الاستيراد وفرض رخص الاستيراد المتعلقة ببعض السلع كالإسمنت والحديد أواخر 2017. وقد ساهمت في احتواء تزايد الواردات، تدابير تضم أساسا تضيق المتطلبات فيما يتعلق بالمعايير، وكذا تحضير وتطبيق التدبير المتعلق بتأطير الواردات، والتدابير اتخذت من طرف بنك الجزائر، تتمثل في:

- تشديد المتطلبات المتعلقة بالتحديد من طرف البنوك للوضعية المالية للمستورد، عند توطين عملية الاستيراد.
- تكثيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية.

ونلاحظ استمرار تراجع حصة الواردات سنة 2019 بنسبة 7% مقارنة بسنة 2018 وذلك على خلفية الآليات الجديدة التي تم وضعها قصد تأطير استيراد السلع منها المواد الغذائية منذ مطلع سنة 2018 بهدف تقليص العجز التجاري وترقية الإنتاج الوطني على غرار قرار إلغاء الرسم الإضافي المؤقت الوقائي على استيراد لحوم البقر والفواكه الجافة وأغذية الحمية الموجهة لأغراض طبية.

سجلت قيمة الواردات الجزائرية خلال سنة 2020 تراجعا بلغت بنسبة 18% لتستقر عند 40,37 مليار دولار أمريكي نزولا من 50,03 مليار دولار أمريكي المسجلة سنة 2019، بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب انكماش الطلب الناتج عند إجراءات الإغلاق الاقتصادي، حيث شكلت سنة 2020 سنة استثنائية للواردات على إثر الأزمة الصحية التي أعلنت في البلاد منذ مارس من نفس السنة.

المطلب الثاني: التحليل القياسي

تهدف في هذا الجزء من الدراسة إلى فحص استقرارية السلاسل الزمنية وتقديم النموذج والكشف عن وجود تكامل مشترك باستخدام منهج الحدود في إطار نموذج (ARDL).

أولاً - نموذج الدراسة

يدرس النموذج تأثير أسعار النفط على واردات السلع والخدمات، و يمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية

$$IMP = f(OP) \dots \dots \dots (1):$$

حيث: IMP : واردات السلع والخدمات؛ OP : أسعار النفط.

من خلال وضع المعادلة المستهدفة (المعادلة (1) في صيغة نموذج الخطأ غير المقيد للانحدار الذاتي ذي الإبطاء الموزع

(ARDL) وفق المعادلة التالية:

$$\Delta IMP = c_0 + c_1 t + \beta_0 IMP_{t-1} + \beta_1 OP_{t-1} + \sum_{i=1}^{p=m} \phi_i \Delta IMP_{i-p} + \sum_{j=0}^{q=n} \delta_j \Delta OP_{j-q} + u_t \dots \dots \dots (2)$$

حيث: c_0 : الحد الثابت؛ t : الاتجاه العام؛ c_1 : معامل الاتجاه العام؛ β_0 و β_1 : معاملات المدى الطويل؛ ϕ_i و δ_j : معاملات المدى القصير؛ u_t : البواقي. تحتوي المعادلة على منطقتين هما:

$c_0 + c_1 t + \beta_0 IMP_{t-1} + \beta_1 OP_{t-1}$: تمثل منطقة الأجل الطويل.

$\sum_{i=1}^{p=m} \phi_i \Delta IMP_{i-p} + \sum_{j=0}^{q=n} \delta_j \Delta OP_{j-q}$: تمثل منطقة الأجل القصير.

لاختبار فرضية عدم القائلة بغياب علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة في المعادلة (2)، نقوم بحساب إحصائية F من خلال اختبار (Wald test) لفرض عدم القائل بأن: $\beta_0 = 0, \beta_1 = 0$ مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين مستويات متغيرات النموذج، حيث تنص الفرضية البديلة على أن: $\beta_0 \neq 0, \beta_1 \neq 0$. فإذا كانت قيمة إحصاء F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيمة الحرجة، نرفض فرض عدم (أي توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين)، وهنا

نستخدم أسلوب (ARDL) لتقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM). أما إذا كانت قيمة إحصاء F المحسوبة أقل من الحد الأدنى فيتم فرض العدم.

ثانيا - النتائج التطبيقية

(1) إجراء اختبار جذر الوحدة:

على الرغم من أن طريقة اختبار الحدود قابلة للتطبيق بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر $I(0)$ ، أو من الدرجة الأولى $I(1)$ ، أو خليط بينهما، فإنه يظل من الضروري التأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية $I(2)$ ، وللتحقق من درجة تكامل المتغيرات تطلب الأمر استخدام اختبارات جذر الوحدة ورغم تعدد هذه الاختبارات، إلا أننا اعتمدنا في هذه الدراسة على اختباري ديكي فولر الموسع (ADF) بدرجة تأخير 2، علاوة على اختبار فيليبس بيرون (PP)، وهذا لاختبار فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة؛ مع أن اختبار PP يمتاز بقدرته اختبارية أفضل، وهو أدق من اختبار ADF لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرا، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار PP لذي تُعد نتائجه دقيقة في حالة العينات الصغيرة. النتائج معروضة في الجدول (05).¹

¹ عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007، ص20.

الجدول رقم (05): نتائج اختبارات جذر الوحدة باستخدام اختبار **ADF** واختبار **PP**

		UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
		At Level					
		IMP	OP				
With Constant	t-Statistic	-1.0615	-1.7754				
	Prob.	0.7238	0.3882				
		n0	n0				
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.6206	-2.1295				
	Prob.	0.7706	0.5172				
		n0	n0				
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0506	-0.7272				
	Prob.	0.6943	0.3966				
		n0	n0				
		At First Difference					
		d(IMP)	d(OP)				
With Constant	t-Statistic	-3.7200	-5.9084				
	Prob.	0.0067	0.0000				
		***	***				
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6387	-5.8761				
	Prob.	0.0367	0.0001				
		**	***				
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6945	-5.9728				

	<i>Prob.</i>	<i>0.0004</i>	<i>0.0000</i>					
		***	***					
	UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)							
	At Level							
		IMP	OP					
With Constant	t-Statistic	0.3086	-1.7380					
	Prob.	0.9760	0.4064					
		n0	n0					
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.1136	-1.9577					
	Prob.	0.0000	0.6095					
		***	n0					
Without Constant & Trend	t-Statistic	1.5424	-0.7310					
	Prob.	0.9677	0.3949					
		n0	n0					
	At First Difference							
		d(IMP)	d(OP)					
With Constant	t-Statistic	-3.9352	-6.0285					
	Prob.	0.0041	0.0000					

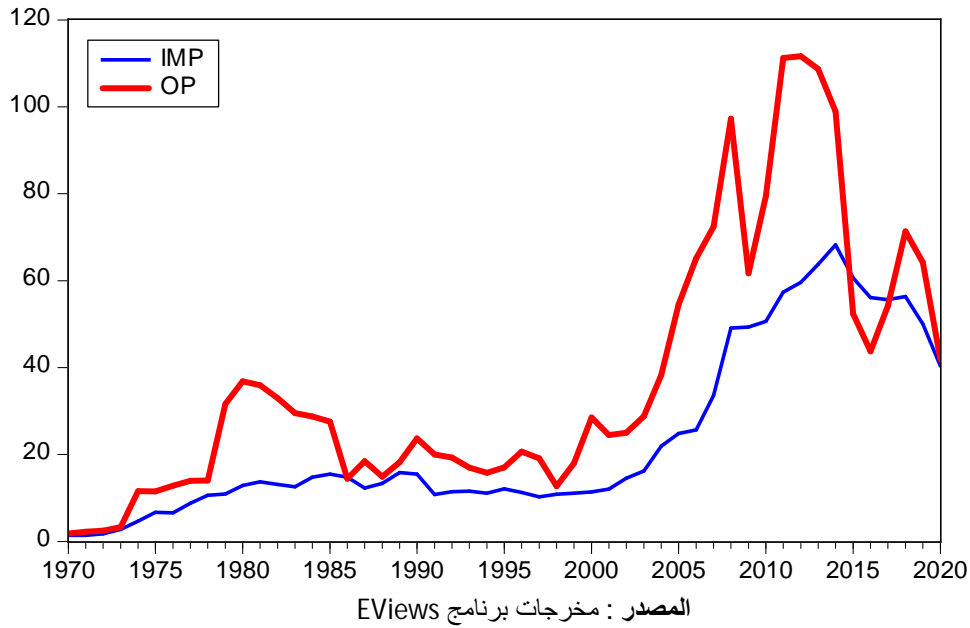
		***	***					
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.8176	-5.9980					
	Prob.	0.0255	0.0000					
		**	***					
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.5489	-6.0771					
	Prob.	0.0007	0.0000					
		***	***					
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant								
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.								
This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:								
Dr. Imadeddin AlMosabbeh								
College of Business and Economics								
Qassim University-KSA								

المصدر: اعداد الطالبتين اعتمادا على مخرجات برنامج EViews

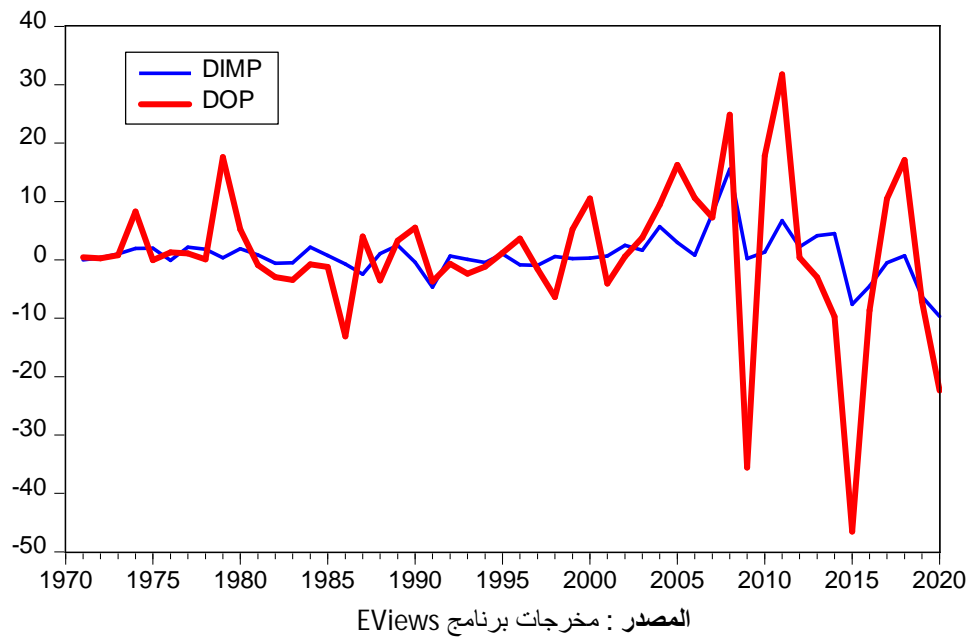
يظهر من الجدول (05) أن المتغيرين مستقرين في الفرق الأول، أي ليس لهما درجة تكامل أكبر من الواحد، وعليه، يمكننا استخدام منهجية ARDL في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية بين متغيري النموذج. كما يمكننا من خلال النظرة العامة للشكل التالي تعزيز النتائج المتوصل إليها سابقا، حيث يتبين أن متغيري النموذج ليستا مستقرتين في المستوى، ولكن بإجراء الفروق الأولى أصبحتا مستقرتين، ذلك أن "السلسلة تكون مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن. حيث نلاحظ أنهما تأخذان شكلا أفقيا موازيا لمحور الفواصل، الأمر الذي يدل على خلوهما من جذر وحدوي.¹

¹ Melard Guy, Méthodes de Prévision à court Terme, Edition, Ellipses, Bruxelles, 1990, P282.

الشكل رقم (05) : السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في المستوى



الشكل رقم (06) : السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في الفروقات الأولى

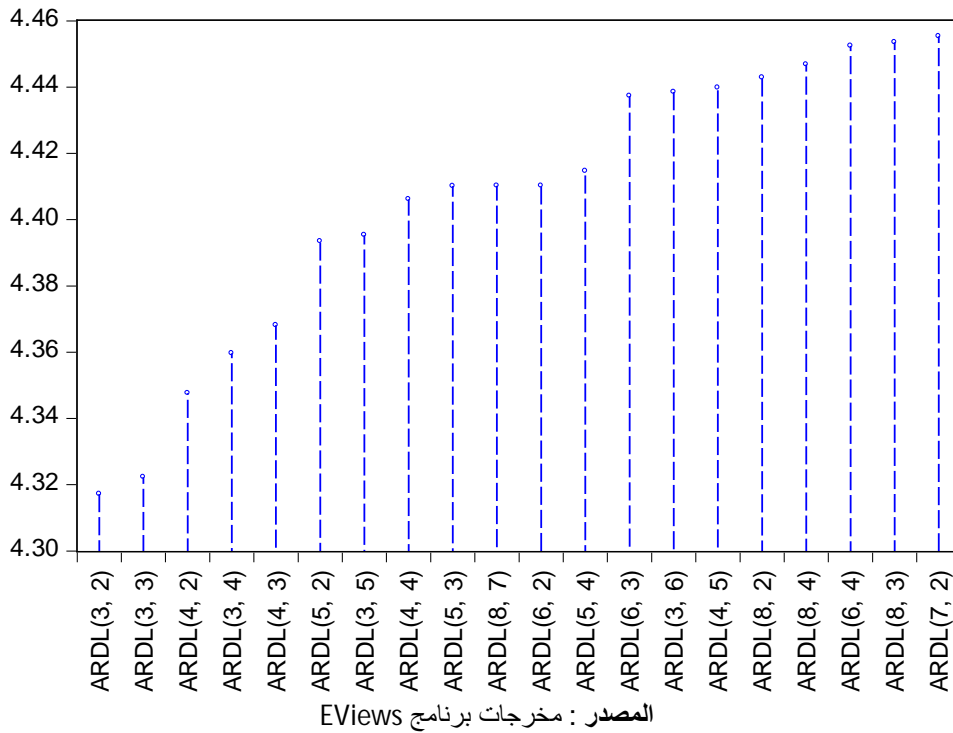


(2) تحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج:

بعد التأكد من أن السلاسل الزمنية غير متكاملة من الرتبة 2، فإنه يتعين الآن تقدير النموذج، لكن قبل ذلك لابد من تحديد طول فترات الإبطاء المثلى (n)، وهنا يتم اختبار توافيق المتغيرات الداخلة في النموذج. لهذا الغرض سنستخدم معيار (AIC) حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة هذا المعيار، وهذا في إطار النموذج العام ل-ARDL. بتقدير النموذج باستخدام برنامج Eviews تم تحديد أقصى عدد فترات الإبطاء أوتوماتيكيا (8 ابطاءات)، وأشارت النتائج وفقا لمعيار AIC إلى أن النموذج الأمثل هو نموذج ARDL(3,2)، حيث تم اختياره من بين 72 نموذجا خضع للتقييم.

الشكل رقم (07): نتائج تحديد درجة الإبطاء الزمني المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



(3) تقدير النموذج: بعد تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى تم تقدير نموذج الARDL القاعدي، حيث تحصلنا

على النتائج المدونة على الجدول (06).

الجدول رقم (06): نتائج تقدير نموذج ARDL(3.2)

Dependent Variable: IMP

Method: ARDL

Date: 05/22/22 Time: 23:04

Sample (adjusted): 1973 2020

Included observations: 48 after adjustments

Maximum dependent lags: 8 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (8 lags, automatic): OP

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 72

Selected Model: ARDL(3, 2)

Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
IMP(-1)	1.161922	0.135708	8.561950	0.0000
IMP(-2)	-0.820233	0.191547	-4.282146	0.0001
IMP(-3)	0.398403	0.116623	3.416171	0.0014
OP	0.215636	0.022963	9.390586	0.0000
OP(-1)	-0.160179	0.042454	-3.772964	0.0005
OP(-2)	0.143764	0.037142	3.870629	0.0004
C	-0.573978	0.479107	-1.198016	0.2378

R-squared	0.991650	Mean dependent var	24.64472
Adjusted R-squared	0.990428	S.D. dependent var	19.78925
S.E. of regression	1.936128	Akaike info criterion	4.293295
Sum squared resid	153.6923	Schwarz criterion	4.566179
Log likelihood	-96.03909	Hannan-Quinn criter.	4.396418
F-statistic	811.5131	Durbin-Watson stat	2.063976
Prob(F-statistic)	0.000000		

-values and any subsequent tests do not account for model selection

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

4) اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية اختبار الحدود :The Bounds Test Approach

بعد تقدير معالم النموذج ARDL(3.2) لا بد من التحقق من إمكانية وجود علاقة توازنية على المدى الطويل. يوضح الجدول (07) نتائج الاختبار، حيث جاءت قيمة F-statistic المحسوبة مساوية لـ (17.91) وهي أكبر من قيمة الحد العلوي للقيم الحرجة في النموذج، والقيم الحرجة تم الحصول عليها من الجداول التي اقترحها كل من (2001) Pesaran et al عند مستويات معنوية 1% ؛ 5% و 10%. هذه النتائج تدعم رفض فرضية العدم عند مستويات معنوية 1% ؛ 5% و 10%، ومنه توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين واردات السلع والخدمات وتقلبات أسعار النفط ففي الجزائر، وهو ما يوحي باستقرار العلاقة الاقتصادية بينهما في الأجل الطويل، وبالتالي فإنهما لا يتعدان عن بعضهما البعض في الأجل الطويل، بل سيتحركان بشكل متقارب

الجدول رقم (07) : نتائج اختبار منهج الحدود لوجود علاقة طويلة الأجل

ARDL Bounds Test

Date: 05/22/22 Time: 23:07

Sample: 1973 2020

Included observations: 48

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	17.91583	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

Test Equation:

Dependent Variable: D(IMP)

Method: Least Squares

Date: 05/22/22 Time: 23:07

Sample: 1973 2020

Included observations: 48

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMP(-1))	0.421831	0.119439	3.531773	0.0010
D(IMP(-2))	-0.398403	0.116623	-3.416171	0.0014
D(OP)	0.215636	0.022963	9.390586	0.0000
D(OP(-1))	-0.143764	0.037142	-3.870629	0.0004
C	-0.573978	0.479107	-1.198016	0.2378
OP(-1)	0.199222	0.033428	5.959708	0.0000
IMP(-1)	-0.259909	0.044781	-5.803982	0.0000
R-squared	0.778254	Mean dependent var		0.804810
Adjusted R-squared	0.745804	S.D. dependent var		3.840164
S.E. of regression	1.936128	Akaike info criterion		4.293295
Sum squared resid	153.6923	Schwarz criterion		4.566179
Log likelihood	-96.03909	Hannan-Quinn criter.		4.396418
F-statistic	23.98277	Durbin-Watson stat		2.063976
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر : مخرجات برنامج EViews

5) تقدير معلمات الأجل القصير والطويل :

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك سنقوم بقياس العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل، وتتضمن هذه المرحلة الحصول على مقدرات المعلمات في إطار نموذج ARDL، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ الزمني لمعيار Bayesian criterion Akaike، حيث ظهرت المعلمات المقدرة كما في الجدول (08).

الجدول رقم (08) : نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: IMP

Selected Model: ARDL(3, 2)

Date: 05/22/22 Time: 23:01

Sample: 1970 2020

Included observations: 48

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IMP(-1))	0.421831	0.119439	3.531773	0.0010
D(IMP(-2))	-0.398403	0.116623	-3.416171	0.0014
D(OP)	0.215636	0.022963	9.390586	0.0000
D(OP(-1))	-0.143764	0.037142	-3.870629	0.0004
CointEq(-1)	-0.259909	0.044781	-5.803982	0.0000

$$\text{Cointeq} = \text{IMP} - (0.7665 * \text{OP} - 2.2084)$$

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	0.766506	0.044347	17.284362	0.0000
C	-2.208384	1.853806	-1.191271	0.2404

المصدر : مخرجات برنامج EViews

Cointegrating Equation :

$$D(IMP) = 0.421830690653 * D(IMP(-1)) - 0.398402585772 * D(IMP(-2)) \\ + 0.215636313426 * D(OP) - 0.143763894286 * D(OP(-1)) \\ - 0.259908637930 * (IMP - (0.76650614 * OP(-1) - 2.20838408))$$

من الجدول (08) يمكن استخراج معادلة التكامل المشترك كما يلي :

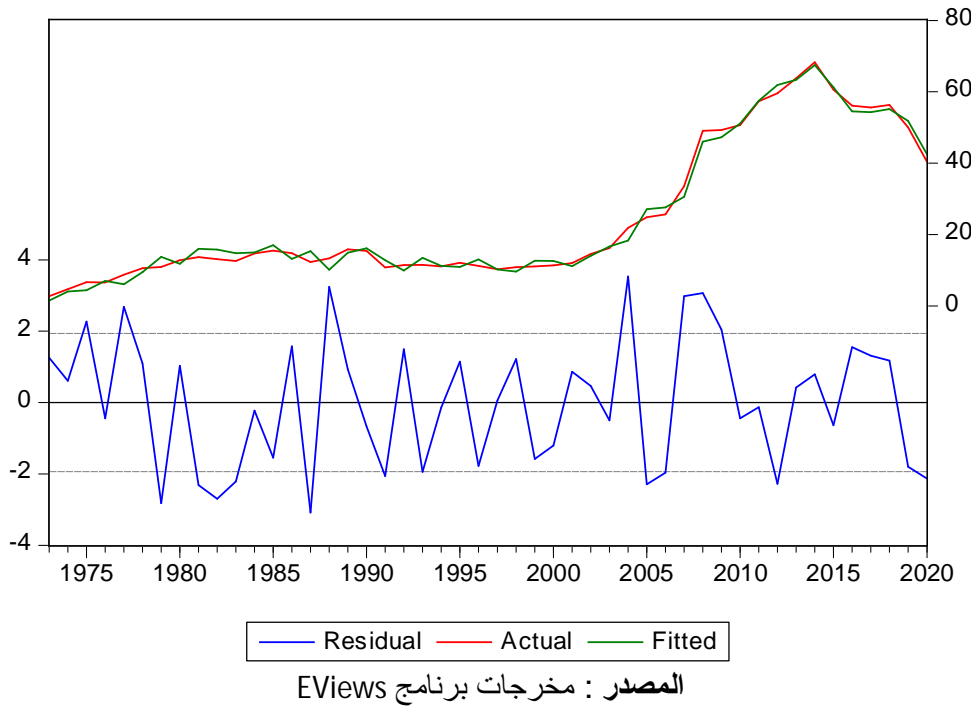
$$IMP = -2.2084 + 0.7665 * OP \\ t - Stat : (-1.19) \quad (17.28)$$

من خلال العلاقة طويلة المدى يمكن تحديد مدى استجابة الواردات للتغيير في أسعار النفط، حيث يتبين من النتائج أن العلاقة طردية بين المتغيرين (الإشارة موجبة)، كما أنها معنوية إحصائياً بدرجة عالية عند 1% ؛ ما يعني التأثير الإيجابي لتقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية ؛ فزيادة أسعار النفط بوحدة واحدة سيستبعا ارتفاع في الواردات قدره 0.76 وحدة ؛ كما جاءت معاملات النموذج المقدر معنوية عند مستوى 1%. كما يتبين على ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM) المدرجة في الجدول (8) تحقق معنوية حد تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) عند مستوى معنوية 1% مع الإشارة السالبة المتوقعة، والتي تعني الرجوع إلى الوضع المستقر التوازني، أي أن الشرط اللازم (أن تكون سالبة) والكافي (أن تكون معنوية) متحققين، وهذا يعتبر دليلاً آخر على وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج المقدر. وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى أن حوالي 26% من اختلال التوازن في الأجل القصير يمكن تصحيحها سنوياً من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل. من ناحية أخرى، فإن نسبة التصحيح تعكس سرعة تعديل أقل من المتوسط نحو الرجوع إلى الوضع التوازني بعد أثر أي صدمة في النموذج. كما يتضح لنا من النموذج أن جميع المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع تؤثر فيه في أزمنتها الحالية، وفي فترات إبطاء زمنية مختلفة، إضافة إلى الثابت، وهذا يتوافق كثيراً مع الواقع ؛ حيث الكثير من الظواهر الاقتصادية لا تستجيب مباشرة لمحدداتها وإنما نتيجة تراكمات تاريخية. كما تشير النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة

تتمتع جميعها بالمعنوية الإحصائية الفردية (وفقا لاختبار ستودنت، ذلك أن : $|t_c| > t_{41,0.025} = 1.681071$ عند مستوى معنوية 5%، وكذلك الاحتمال الحرج $(prob < 0.05)$. كما توفرت المعنوية الإحصائية الكلية، ذلك أن: $F_c = 811.51 > F_{0.05,(7,41)} = 2.24$ ، كما أن $(prob < 0.05)$ ، وعليه نرفض الفرض العدمي، وهو ما يعني أن هناك واحدا على الأقل من معاملات الانحدار يختلف عن الصفر، ومنه توجد علاقة بين التغير في الواردات والمتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين هذا النموذج).

كما أن معامل التحديد المصحح $R^2 = 0.99$ يعتبر مقبولا لتفسير النموذج بنسبة 99% بالنظر لاحتواء النموذج على متغير مستقل فريد وتعد قيمة ديرين واتسون DW التي تساوي 2.06 بعيدة عن مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى، على أن استعمال نتيجة اختبار B.G يكون أفضل في مثل هكذا حالة نتيجة المتغيرات المبطئة الداخلة في تكوين النموذج. إن المعنوية الجيدة لكل معالم النموذج المقدر مع إيجاد قيم الاحتمالات الحرجة أقل من 0.05، بالإضافة إلى نسبة معامل التحديد الذي يُعد ممتازا، هي نتائج من شأنها أن تعطينا نظرة إحصائية حول نجاعة النموذج في تفسير تغيرات المتغير التابع، وهذا ما يمكن أن نراه من خلال تمثيل السلسلة المقدرة (Fitted) ومقارنتها مع بياناتها الأصلية (Actual)، حيث نلاحظ من خلال الشكل (08)، التشابه الكبير الظاهر في سلوك ومسار منحنيي السلسلة الأصلية والسلسلة المقدرة.

الشكل رقم (08) : السلسلة الأصلية والسلسلة المقدرة له وبواقي التقدير



(6) الاختبارات التشخيصية:

- اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى بين البواقي (BGLM):

من الجدول (09) نلاحظ أن الاحتمال الحرج لفيشر يساوي 52.41%، إذن نقبل الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5%، ولتأكيد ذلك نجري الاختبار. لدينا إحصاءة LM حيث :

$$LM = nR^2 = 0.490599 < \chi_{0.05}^2(1) = 3,841$$

ومنه نقبل H_0 عند مستوى معنوية 5%، أي ليس هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى.

الجدول رقم (09) : اختبار (BGLM) للارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.413055	Prob. F(1,40)	0.5241
Obs*R-squared	0.490599	Prob. Chi-Square(1)	0.4837

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 05/22/22 Time: 23:15

Sample: 1973 2020

Included observations: 48

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP(-1)	0.141213	0.258768	0.545711	0.5883
IMP(-2)	-0.149103	0.301738	-0.494146	0.6239
IMP(-3)	0.029962	0.126379	0.237079	0.8138
OP	0.005048	0.024426	0.206645	0.8373
OP(-1)	-0.033281	0.067157	-0.495567	0.6229
OP(-2)	0.012382	0.042081	0.294253	0.7701
C	0.013620	0.483039	0.028196	0.9776
RESID(-1)	-0.197214	0.306856	-0.642693	0.5241

R-squared	0.010221	Mean dependent var	-5.33E-15
Adjusted R-squared	-0.162991	S.D. dependent var	1.808328
S.E. of regression	1.950138	Akaike info criterion	4.324689
Sum squared resid	152.1215	Schwarz criterion	4.636555
Log likelihood	-95.79253	Hannan-Quinn criter.	4.442544
F-statistic	0.059008	Durbin-Watson stat	1.992433
Prob(F-statistic)	0.999648		

المصدر : مخرجات برنامج EViews

- اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين البواقي (BGLM):

من الجدول (10) نلاحظ أن الاحتمال المخرج لفيشر يساوي 63.70%، إذن نقبل الفرضية H_0 عند مستوى معنوية 5%، ولتأكيد ذلك نجري الاختبار. لدينا إحصاءة LM حيث:

$$LM = nR^2 = 1.097 < \chi_{0.05}^2(2) = 5.99$$

ومنه نقبل H_0 عند مستوى معنوية 5%، أي ليس هناك ارتباط ذاتي بين الأخطاء من الدرجة الثانية.

الجدول رقم (10) : اختبار (BGLM) للارتباط التسلسلي من الدرجة الثانية بين البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.456225	Prob. F(2,39)	0.6370
Obs*R-squared	1.097342	Prob. Chi-Square(2)	0.5777

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: ARDL

Date: 05/22/22 Time: 23:14

Sample: 1973 2020

Included observations: 48

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP(-1)	0.253958	0.304954	0.832777	0.4100
IMP(-2)	-0.102957	0.310497	-0.331587	0.7420
IMP(-3)	-0.074988	0.194946	-0.384661	0.7026
OP	0.007530	0.024826	0.303313	0.7633
OP(-1)	-0.052577	0.072833	-0.721885	0.4747
OP(-2)	-0.010924	0.053569	-0.203928	0.8395
C	0.073198	0.493243	0.148402	0.8828
RESID(-1)	-0.317044	0.351857	-0.901060	0.3731
RESID(-2)	-0.232346	0.327114	-0.710290	0.4818

R-squared	0.022861	Mean dependent var	-5.33E-15
Adjusted R-squared	-0.177577	S.D. dependent var	1.808328
S.E. of regression	1.962329	Akaike info criterion	4.353502
Sum squared resid	150.1787	Schwarz criterion	4.704352
Log likelihood	-95.48405	Hannan-Quinn criter.	4.486089
F-statistic	0.114056	Durbin-Watson stat	1.963864
Prob(F-statistic)	0.998432		

المصدر : مخرجات برنامج EViews

- اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH-LM):

الهدف من هذا الاختبار هو معرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي، وهذا الاختبار يعتمد على اختبار فيشر أو مضاعف لاغرنج (إحصائية χ^2). ولاختبار الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين مربعات البواقي نستخدم اختبار ARCH-LM، حيث نحصل على النتائج المبينة في الجدول (11).

الجدول رقم (11) : اختبار ARCH-LM للارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين مربعات البواقي

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	1.104621	Prob. F(1,45)	0.2989	
Obs*R-squared	1.126073	Prob. Chi-Square(1)	0.2886	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/22/22 Time: 23:16				
Sample (adjusted): 1974 2020				
Included observations: 47 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.745743	0.663873	4.135943	0.0002
RESID^2(-1)	0.154639	0.147134	1.051009	0.2989
R-squared	0.023959	Mean dependent var	3.236540	
Adjusted R-squared	0.002269	S.D. dependent var	3.238649	
S.E. of regression	3.234973	Akaike info criterion	5.227539	
Sum squared resid	470.9272	Schwarz criterion	5.306269	
Log likelihood	-120.8472	Hannan-Quinn criter.	5.257166	
F-statistic	1.104621	Durbin-Watson stat	1.994937	
Prob(F-statistic)	0.298866			

المصدر : مخرجات برنامج EViews9

بالنسبة لاختبار فيشر، لدينا : $F^* = 1.104621 < F_{1,45}^{0,05} = 4,05661$ ، ولدينا إحصاءة مضاعف لاغرنج: $LM = nR^2 = 1.126073 < \chi_{0,05}^2(1) = 3,841$ ، وما يدعم النتيجة السابقتين الاحتمال الحرج لكل من

اختبار فيشر واختبار مضاعف لاغرنج، حيث تساوي الأولى 29.89% أما الثانية 28.86% وهما أكبر من 5%، وهذا يستلزم قبول H_0 ، أي أن التباين الشرطي للبقايا متجانس.

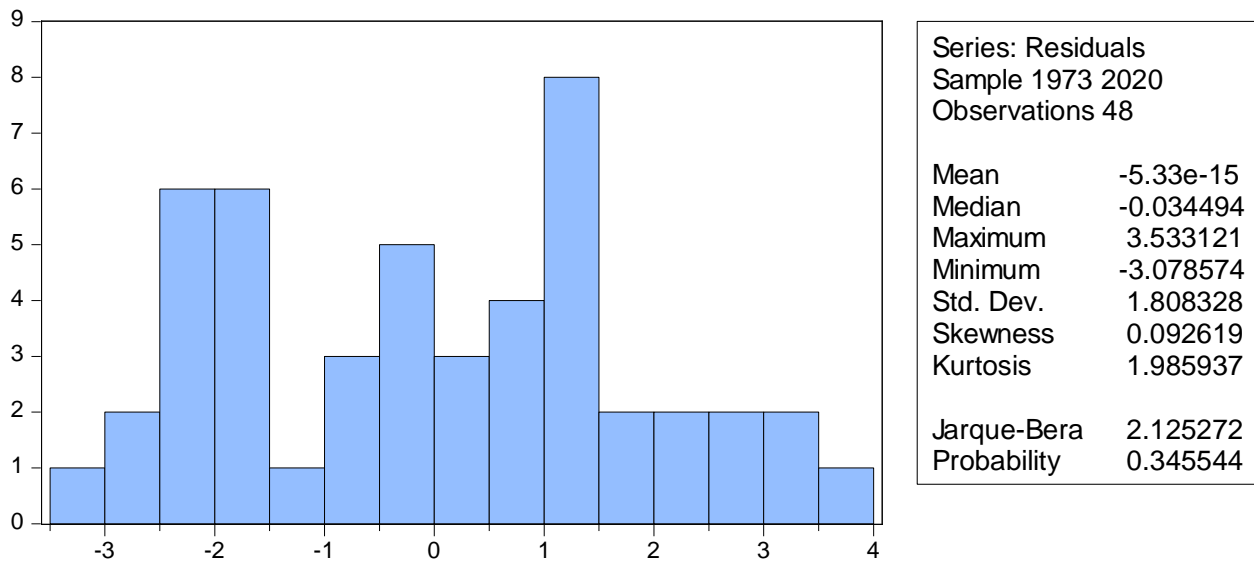
- اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا (JB) :

يمكننا دراسة توزيع سلسلة البقايا، وذلك باختبار التوزيع الطبيعي الذي يعتمد على إحصائية Jarque-Bera،

$$J.B = \frac{T-K}{6} \left[S^2 + \frac{1}{4}(K-3)^2 \right] = 2.12 > \chi_{0.05}^2(2) = 5.99$$

وَمَا أن إحصائية JB تساوي 2.12 وهي أقل من قيمة $\chi_{0.05}^2(2) = 5.99$ ، فإننا لا نستطيع رفض الفرضية الأساسية القائلة بأن البقايا تتوزع توزيعاً طبيعياً وهذا عند مستوى 5%.

الشكل رقم (09) : المدرج التكراري لبقايا التقدير



المصدر : مخرجات برنامج EViews

- اختبار مدى ملاءمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي (RESET Test) :

بناء على أن احصاءة فيشر $F = 0.1726$ والقيمة الاحتمالية p-value تساوي 1.928274 فإننا نقبل الفرضية الأساسية القائلة بعدم وجود أخطاء توصيف عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (12) : اختبار مدى ملاءمة تحديد أو تصميم النموذج المقدر من حيث الشكل الدالي للنموذج

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: IMP IMP(-1) IMP(-2) IMP(-3) OP OP(-1) OP(-2) C

Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.388623	40	0.1726
F-statistic	1.928274	(1, 40)	0.1726

F-test summary:

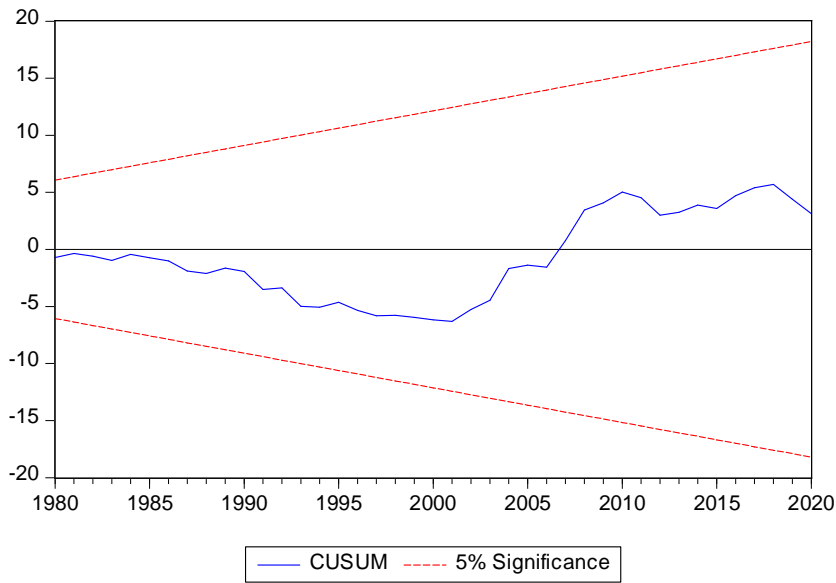
	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	7.068284	1	7.068284
Restricted SSR	153.6923	41	3.748593
Unrestricted SSR	146.6240	40	3.665601

المصدر : مخرجات برنامج EViews

- اختبار استقرارية معاملات نموذج ARDL(Stability Test) :

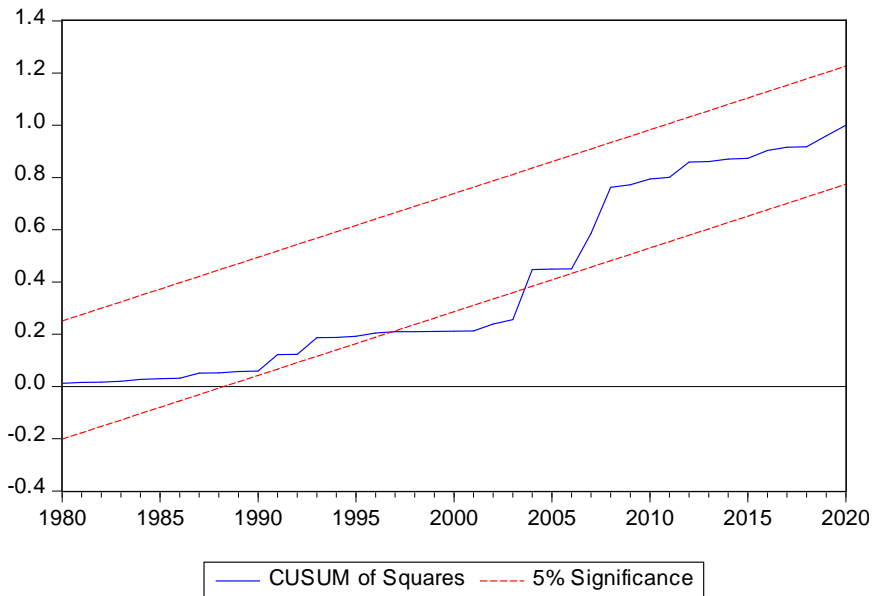
يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%. نتائج الاختبارين السابقين أظهرت الشكلين (10) و (11).

الشكل رقم (10) : اختبار CUSUM



المصدر : مخرجات برنامج EViews

الشكل رقم (11) : اختبار CUSUM of Squares



المصدر : مخرجات برنامج EViews

يوضح اختبار المجموع التراكمي للبواقى المعاودة CUSUM في الشكل (10) أن خط النموذج موجود داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى استقرار النموذج عند مستوى معنوية 5%. نفس الشيء بالنسبة لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقى المعاودة CUSUM of Squares الموضح في الشكل (11)، وهذا باستثناء الفترة (1997-2003) ومع ذلك تبقى قريبة للغاية من الحد الأدنى لمجال الثقة عند 5%. بشكل عام يتضح من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاماً في النموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير. وعليه، فالمقدرات ثابتة ومستقرة عبر الزمن، بمعنى لا توجد أكثر من معادلة. وعليه يمكن القول أن نموذج ARDL هو نموذج أمثل ولا وجود فيه لمشاكل قياسية.

-معامل الارتباط الخطي لبيرسون :

لتدعيم النتائج المتوصل إليها قمنا بحساب معامل الارتباط الخطي لـ Pearson حيث تبين أنه يساوي (0.89)، ما يدل على اتجاه موجب في العلاقة الارتباطية التي بدت قوية بين الواردات وتقلبات أسعار النفط، وبعد إخضاعه إلى الاختبار الإحصائي للتأكد من معنويته الإحصائية، وفق الشكل التالي (bourbonnais, 2012, p. 15):

$$\begin{cases} H_0 : r_{xy} = 0 \\ H_1 : r_{xy} \neq 0 \end{cases}, \text{ تبين أن معامل الارتباط المحسوب معنوي إحصائياً عند مستوى معنوية 1\%.}$$

الجدول رقم (13) : معامل الارتباط الخطي بين متغيرات الدراسة

	IMP	OP
IMP	1.000000	0.893494
OP	0.893494	1.000000

المصدر : مخرجات برنامج EViews

خلاصة الفصل الثاني:

لقد تناولنا في هذا الفصل التحليل الاقتصادي والتحليل القياسي لتقلبات أسعار النفط على واردات السلع والخدمات في الجزائر للفترة الممتدة من 1970 إلى 2020، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى ما يلي:

- وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين أسعار النفط والواردات في الجزائر، أي أنه على المدى البعيد ترتبط واردات السلع والخدمات الجزائرية بشكل مباشر بتقلبات أسعار النفط.

- كما أشارت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود استجابة واضحة للواردات الجزائرية أي تقلبات تحصل في أسعار النفط ذلك أنه كل زيادة في أسعار النفط بواقع وحدة واحدة يقابلها ارتفاع في الواردات بـ **0.76** وحدة.

خاتمة

خاتمة

تمحورت إشكالية موضوع الدراسة حول مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية خلال الفترة (1970-2020). هذا ما دفعنا لمعالجة هذه الإشكالية وفق فصلين، باستعمال المنهج والأدوات المبنية في المقدمة. وفيما يلي سنذكر أهم النتائج التي حوتها صفحات هذه المذكرة، وسيكون ذلك وفق ما يلي:

1. بالنسبة للواردات:

تشكل واردات السلع والخدمات جزءا مهما للاقتصاد المحلي، إذ عرفت الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة عدة مراحل منها الاحتكار التام في السبعينيات والثمانينيات إلى مرحلة التحرير في فترة التسعينيات، وخلال الفترة 2000 إلى 2018 حققت زيادات كبيرة بسبب التحسن الكبير الذي سجل في حصة الفرد من الدخل الحقيقي واحتياطي الصرف الأجنبي، ولكن في السنتين الأخيرتين تراجع حجم الواردات بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وإجراءات الإغلاق الاقتصادي الناتج عن الأزمة الصحية (جائحة كورونا).

إن هذه النتيجة تنسجم مع ما جاء في الفرضية الأولى للبحث وتؤكد على صحتها

2. بالنسبة لتقلبات أسعار النفط:

تعتبر الأسواق النفطية من أكثر الأسواق تقلبا إضافة إلى صعوبة التنبؤ بأسعارها المستقبلية، ذلك لتواجد مجموعة من العوامل زيادة على معادلة العرض والطلب، تتحكم وتؤثر على مسار وتحركات الأسعار فيها، هذا وقد تم تسجيل تراجع مستمر لأسعار النفط خلال سنة 2014 بسبب الأزمة النفطية وهو ما أثر على وضعية المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري على غرار الواردات والتي تتأثر وبشكل كبير بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط في الأسواق العالمية وهذا ما يؤكد وبجلاء التبعية المفرطة للإيرادات النفطية.

إن هذه النتيجة تنسجم مع ما جاء في الفرضية الثانية للبحث وتؤكد على صحتها

3. بينت النتائج وجود استجابة الواردات للتقلبات في أسعار النفط، حيث أن العلاقة طردية بين المتغيرين (الإشارة موجبة)، كما أنها معنوية إحصائيا بدرجة عالية عند 1%؛ ما يعني التأثير الإيجابي لتقلبات أسعار النفط على الواردات في الجزائر، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية؛ فزيادة أسعار النفط بوحدة واحدة سيتبعها ارتفاع في الواردات قدره 0.76 وحدة؛ كما جاءت معاملات النموذج المقدر معنوية عند مستوى 1%.

كما يتبين على ضوء نتائج نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM) تحقق معنوية حد تصحيح الخطأ (CointEq(-1)) عند مستوى معنوية 1% مع الإشارة السالبة المتوقعة، والتي تعني الرجوع إلى الوضع المستقر التوازني، أي أن الشرط اللازم (أن تكون سالبة) والكافي (أن تكون معنوية) متحققين، وهذا يعتبر دليلا آخر على وجود

علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج المقدر. وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ إلى أن حوالي 26% من اختلال التوازن في الأجل القصير يمكن تصحيحها سنويا من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل. من ناحية أخرى، فإن نسبة التصحيح تعكس سرعة تعديل أقل من المتوسط نحو الرجوع إلى الوضع التوازني بعد أثر أي صدمة في النموذج. كما يتضح لنا من النموذج أن جميع المتغيرات المستقلة المؤثرة في المتغير التابع تؤثر فيه في أزمنتها الحالية، وفي فترات إبطاء زمنية مختلفة، إضافة إلى الثابت، وهذا يتوافق كثيرا مع الواقع؛ حيث الكثير من الظواهر الاقتصادية لا تستجيب مباشرة لمحدداتها وإنما نتيجة تراكمات تاريخية. كما تشير النتائج إلى أن المتغيرات المستقلة تتمتع جميعها بالمعنوية الإحصائية الفردية (وفقا لاختبار ستيودنت، ذلك أن: $|t_c| > t_{41,0.025} = 1.681071$ عند مستوى معنوية 5%، وكذلك الاحتمال الحرج $(prob < 0.05)$). كما توفرت المعنوية الإحصائية الكلية، ذلك أن: $F_c = 811.51 > F_{0.05,(7,41)} = 2.24$ ، كما أن $(prob < 0.05)$ ، وعليه نرفض الفرض العدمي، وهو ما يعني أن هناك واحدا على الأقل من معاملات الانحدار يختلف عن الصفر، ومنه توجد علاقة بين التغير في الواردات والمتغيرات المستقلة الداخلة في تكوين هذا النموذج).

كما أن معامل التحديد المصحح $R^2 = 0.99$ يعتبر مقبولا لتفسير النموذج بنسبة 99% بالنظر لاحتواء النموذج على متغير مستقل فريد، وتعد نتيجة اختبار B.G بعيدة عن مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة الأولى. إن المعنوية الجيدة لكل معالم النموذج المقدر مع إيجاد قيم الاحتمالات الحرجة أقل من 0.05، بالإضافة إلى نسبة معامل التحديد الذي يُعد ممتازا، هي نتائج من شأنها أن تعطينا نظرة إحصائية حول نجاعة النموذج في تفسير تغيرات المتغير التابع وهذا ما يؤكد وبجلاء التبعية المفرطة للإيرادات النفطية.

مما سبق يمكننا التأكيد على صحة الفرضية الثالثة للبحث

في ضوء ما تقدم من نتائج، نوصي بالعمل على تحقيق التوجيهات التالية:

- ✓ محاولة الخروج من التبعية الاقتصادية المفرطة لتقلبات أسعار النفط؛
- ✓ تشجيع الإنتاج الوطني للتقليل من الاستيراد لي تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- ✓ تسهيل عمليات التصدير للمؤسسات المنتجة (المؤسسات الصغيرة) للدول المجاورة وخاصة الدول الإفريقية.

آفاق الدراسة:

هناك إشكاليات أخرى لم تتناولها الدراسة وتبقى تطرح نفسها كأفاق مفتوحة لأبحاث لاحقة، نذكر منها:

- دراسة أثر تقلبات أسعار النفط على الطاقات المتجددة.
- إضافة متغيرات أخرى للدراسة، قد تكون من محددات أسعار النفط والواردات وهذا للتعمق أكثر ولمعرفة ما إذا كانت النتائج المتوصل إليها مطابقة أم لا.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

أ - الكتب :

1. أحمد سلامي، الادخار و تمويل التنمية، دار الحامد للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2020،
2. جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008،
3. خالد محمد السواعي، التجارة الدولية، النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009،
4. سعيد عبد العزيز، مقدمة في الاقتصاد العام، عالم الكتاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004،
5. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2015،
6. شريف علي الصوص، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن- عمان، 2012،
7. فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000،
8. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005،
9. محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،
10. نشوي مصطفى علي، أثر الواردات الصينية على التشغيل في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، العدد الثالث، جمهورية مصر العربية، جامعة حلوان، 2013،
11. كامل بكري، رمضان محمد مقلد، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن، 2002،

ب - الأطروحات:

1. فاطمة بوسالم ونضال يدروج، دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط على الواردات بالجزائر خلال الفترة 1975-2015، مجلة أوراق اقتصادية، العدد 02، جوان 2018.
2. عابد بن عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد 32، 2007.
3. عفراء مصطفى هلال أحمد، محددات دالة الواردات في السودان خلال الفترة 1990-2017، بحث تكميلي لاستيفاء درجة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2019.
4. بوجمعة قويدري قویشح، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة الشلف، 2008-2009.
5. حنان موساوي، فاطمة عوماري، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية دراسة حالة الجزائر (2000-2015)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تحليل اقتصادي وحوكمة، جامعة أدرار، 2016.
6. خير الدين وحيد، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2013.
7. عمران وهيبة، تغيرات أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الوطني، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماستر، 2018.
8. عبد الكريم دبار ورحيمة بوضبيح صالح، أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-2020، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2021.
9. غجاتي الهام، أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات المالية لقطاع التأمين الاجتماعي في الجزائر " دراسة حالة الصندوق الوطني للتقاعد"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، 2021.
10. سارة بوسيس، أثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على الواردات خلال الفترة 2000-2019، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل. م. د) في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، تخصص نقود وبنوك، 2021.
11. مسغوني سهام، التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط "دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية للفترة 1990-2018"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة المسيلة، 2021.

12. وهيبة بوخدوني وآخرون، تأثير تقلبات أسعار النفط على معالجة العجز الموازي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1990-2018)، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2020،
13. جلولي نسيم، مقران محمد، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL كأحد تطبيقات القياس الاقتصادي (دراسة تطبيقية على برمجية Eviews10، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات الاقتصاد القياسي والنمذجة المالية، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2019.
14. رملي حمزة، سبع أسباب لانهيار أسعار النفط في أزمة 2015/2014، ملتقى دولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)، جامعة المدية، يومي 07 و 08/10/2015. نقلا عن: قروف سعيد، انعكاسات أسعار البترول على الإيرادات العامة خلال 2000-2017، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، 2019.
15. صالح تومي، عيسى شقيب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2002)، مجلة الباحث العدد 04، 2006

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية :

1. Hasan H Ihsan, Sodoon H Farhan, Regional Studies Journal 15 (50), 2021.
2. Young C Joo, Sung Y Park, Energy Economics 101, 105413, 2021.
3. Zhijie Jia, Shiyan Wen, Boqiang Lin, Applied Energy 302, 117612, 2021.
4. Muntasir Murshed , Muntaha Masud Tanha, Energy, Ecology and Environment 6(3), 183-203, 2021.
5. M. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin, Richard J. Smith, Bounds Testing Approaches to The Analysis of Level Relationships, Journal of Applied Econometrics, 16(3), 2001, 289-326.
6. Paresh Kumar Narayan, The Saving and Investment Nexus for China: Evidence from Cointegration Tests, Applied Economics, 37(17), 2005, 1975-1990.
7. Melard Guy, Méthodes de Prévision à court Terme, Edition, Ellipses, Bruxelles, 1990.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01):

	واردات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية مليار للدولار الأمريكي)	أسعار النفط بالأسعار الجارية بالدولار
	IGS_Current US	OP Current US
1970	1.42	1.80
1971	1.40	2.24
1972	1.74	2.48
1973	2.75	3.29
1974	4.69	11.58
1975	6.68	11.53
1976	6.58	12.80
1977	8.75	13.92
1978	10.59	14.02
1979	10.93	31.61

1980	12.85	36.83
1981	13.69	35.93
1982	13.11	32.97
1983	12.59	29.55
1984	14.75	28.78
1985	15.49	27.56
1986	14.76	14.43
1987	12.29	18.44
1988	13.36	14.92
1989	15.86	18.23
1990	15.47	23.73
1991	10.79	20.00
1992	11.46	19.32
1993	11.56	16.97
1994	11.08	15.82
1995	12.11	17.02
1996	11.24	20.67
1997	10.28	19.09
1998	10.85	12.72

1999	11.08	17.97
2000	11.39	28.50
2001	12.05	24.44
2002	14.55	25.02
2003	16.20	28.83
2004	21.89	38.27
2005	24.84	54.52
2006	25.65	65.14
2007	33.57	72.39
2008	49.10	97.26
2009	49.33	61.67
2010	50.65	79.50
2011	57.38	111.26
2012	59.61	111.67
2013	63.77	108.66
2014	68.26	98.95
2015	60.62	52.39
2016	56.10	43.73
2017	55.60	54.19

2018	56.33	71.31
2019	50.03	64.21
2020	40.37	41.84

Source :

<https://data.albankaldawli.org/country/DZ>

Statistical Review of World Energy 2021 | 70th edition, <https://www.bp.com/en/global/corpo>